

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie



جامعة أبي بكر بلقايد



الملحقّة الجامعية -مقنية-



كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

قسم العلوم التجارية

تخصص تسيير الموارد البشرية-

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس

لور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطق المصنعة في الجزائر

تحت إشراف الأستاذ:

بن عزة محمد

من إعداد الطالبين:

حراش إيمان
عين السبع نادية

السنة الجامعية: 2013-2014م

تشكرات

الحمد لله الذي خلق الكون ونظمه وخلق الإنسان وعلمه
وكرمه وسن الدين ووضع البيت وحرمه، ونادى موسى وكلمه
وأرسل نبينا محمدا صلى الله عليه وسلم بالحق وعلمه
سبحانه ما أعلى مكانه وأعظمه وما أكثر جوده وكرمه فشكر
الله أولا ولرسوله المصطفى صلى الله عليه وسلم.
نتقدم بأسمى عبارات التقدير إلى كل من حمل القلم وبه علم
وفهم وأنار دروب الجهل بعلمه وتكرم إلى الأستاذ الفاضل
”بن عزة محمد“ حفظه الله ورعاه وسدد خطاه الذي لم ييخل
علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة، كما نشكر الأستاذة
الفاضلة ”عيسي“ وكافة الأساتذة بإدارة معهد
العلوم التجارية، ثم لكل من أعانونا
ولو بكلمة طيبة

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة و السلام على خير الخلق أجمعين سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم
أهدي ثمرة جهدي هذا:

إلى خالقي و باري إلى منجيني في الدنيا و الآخرة إلى من يعطيني قبل أن أرفع يدي لأطلب إلى ساتري
في الدنيا إلى الله بأسمائه العظمى جلا في علاه

إلى من نزلت في حقهم الآية الكريمة: " فَكَفَىٰ رُبُّكَ الْآلَ تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَ بِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا"

إلى من أدين له بالعلم و الفضل الذي كان سببا فيما وصلت إليه و علمني أن الأخلاق تاج الحياة و أن العلم أمانة
و أنه فرض على كل مسلم و مسلمة إلى من غرس الأمل في فؤادي إلى من أحمل لقبه بكل فخر و اعتزاز
والذي العزيز أطل الله في عمره

إلى من تصبغ الجواهر بثمر التراب عند ذكر غلاها إلى من تسري تحت قدميها أنهار الجنان إلى من عجز قلبي أن
يحمل حبها و أطاف في كل جوارحي إلى من أقسمت أن أحبها حتى مماتي

أمي الغالية أطل الله في عمرها

إلى من هم أغلى من أيامي و أحلى من أحلامي إلى من اسمهم غالي و صورتهم لا تفارق خيالي

إخوتي عمار، سفيان

إلى أميرة الدجى و الصبح إذا تنفس و الياسمين إذا علا و تفتح ونشر نسيمه

أختي الغالية ملك

إلى ركيذة العائلة جداي و جداتي راجية لهما عمرا طويلا و عملا سريرا

إلى كل أفراد عائلتي الكريمة فردا فردا

إلى رفيقة دربي في المشوار الدراسي إلى التي قضيت معها ثلاثة سنوات في السراء و الضراء إلى من تقاسمت معها

هذا العمل المتواضع صديقتي و أختي الغالية عين السبع نادية

إلى صديقاتي و زميلاتي الأعزاء: حنان، خليصة، إكرام، إيمان، فاطمة، عائشة، أصيلة، جهيدة، فريدة، أسماء

و إلى كل من وسعتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي

إيمان



إهداء

أحمد الله العلي الكبير و لا حول و لا قوة إلا بالله و أشهد أن محمدا مبعوثك بالحق و رحمة للعالمين عليه الصلاة و السلام فنسألك أن تأتيه الوسيلة و الفضيلة و الدرجة الرفيعة بعد أن وفقني الحي لإنجاز هذه المذكرة و إتمام هذا العمل المتواضع و لم نكن لنصل إليه لولا فضله علينا
أما بعد:

إلى من نزلت في حفهم الآية الكريمة: " فَكَصَىٰ رُبُّكَ ٱلْأَلَّامَ تَعْبُدُوا ٱلْإِلَٰهَ و ٱلْوَالِدِينَ إِحْسَانًا"
أهدي ثمرة جهدي إلى أعز ما يملك المرء إلى الكوكبين الذي أضاء دربي إلى من كان سببا في وجودي و كرسا حياتهما لخدمتي و نجاحي إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما
إلى من رعاني و على الخير رباني و إلى طريق المعالي هداني إلى من غرس القيم و الأخلاق في قلبي إلى من غرس الأمل في فؤادي إلى من أحمل لقبه بكل فخر و اعتزاز
أبي العزيز

إلى التي حملتني وهنا على وهن و سقتني من نبع حنانها و عطفها الفياض إلى من كان دعاؤها و رضاها عني سر نجاحي إلى من تسري تحت قدميها أنهار الجنان إلى من أقسمت أن أحبها حتى مماتي
أمي الغالية

إلى من هن أغلى من أيامي و أحلى من أحلامي إلى من اسمهم غالي و صورتهم لا تفارق خيالي
إخوتي إكرام، حنان

إلى الكتكوت الغالي قره عيني أخي الحبيب محمد
إلى من غمرتني بدعائها و بركاتها جدتي الغالية أطال الله في عمرها
إلى جميع أفراد عائلتي الكريمة فردا فردا
إلى من قاسمتني هذا الإنجاز صديقتي و أختي الحبيبة حراش إيمان
إلى صديقاتي و زميلاتي الأعزاء: حنان، إيمان، فاطمة، أصيلة، عائشة، جهيدة، فريدة، أسماء

نادية



قائمة الجداول -É

الصفحة	الجدول	رقم
6	تصنيف بروش و هيمنز للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب عدد العمال	1-1
7	تصنيف المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة في الإتحاد الأوروبي	2-1
41	تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2009-2001	1-2
42	معايير التمييز بين المؤسسات في الجزائر	2-2
48	التحفيزات و الإعانات الممنوحة للمشاريع المعتمدة من طرف صندوق التأمين على البطالة	3-2
50	الهيكل المالي للتمويل الثنائي	4-2
51	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي	5-2
54	خصائص مختلف الأجهزة و البرامج للحد من تفاقم البطالة	6-2
56	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2007-2003	7-2
58	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في الفترة 2007-2003	8-2
59	تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2009-2005	9-2
60	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الواردات خلال الفترة 2009-2005	10-2

قائمة الأشكال

الصفحة	الشكل	رقم
3	هيكلية مؤسسة صغيرة (10 عمال)	1-1
3	هيكلية مؤسسة متوسطة (50 عامل)	2-1
27	البطالة عند الكلاسيك	1-2
30	توازن سوق العمل	2-2

خطة البحث

المقدمة العامة

الفصل الأول: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

مقدمة الفصل

المبحث الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المبحث الثاني: مجالات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

المبحث الثالث: الدور الاقتصادي و الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

خلاصة الفصل

الفصل الثاني: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في امتصاص البطالة

مقدمة الفصل

المبحث الأول: أهمية البطالة

المبحث الثاني: تفسير البطالة في الفكر الاقتصادي

المبحث الثالث: تجارب بعض الدول في امتصاص البطالة

خلاصة الفصل

الفصل الثالث: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في امتصاص البطالة في الجزائر

مقدمة الفصل

المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المبحث الثاني: السياسات الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر للتخفيف من حدة

البطالة

المبحث الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية بالجزائر

خلاصة الفصل



مقدمة عامة



لقد اتجهت معظم دول العالم في السنوات الأخيرة إلى تنمية و تطوير اقتصادياتها اعتمادا على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تعد عنصرا أساسيا و القلب النابض لأي اقتصاد و هذا ما دفع الحكومات و المنظمات الدولية للاهتمام بها، كونها اعتبرت حجر أساس في التنمية الاقتصادية سواء في الدول المتقدمة أو النامية باعتبارها أفضل الوسائل للإنعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكيفها و مرونتها التي تجعلها قادرة على التكيف مع التحولات الاقتصادية الراهنة. بالإضافة إلى أنها وسيلة للحد من ظاهرة البطالة التي تعتبر ظاهرة عالمية تعاني منها معظم النظم الاقتصادية في العالم و ذلك بالنظر لآثارها السلبية في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية، الأمر الذي جعل منها محل اهتمام الحكومات التي بذلت جهود من أجل إيجاد الحلول المناسبة للتخفيف من حدة آثارها.

لهذا سعت الجزائر على غرار باقي الدول في الآونة الأخيرة إلى اتخاذ إجراءات و تدابير استثنائية للتخفيف من حدة البطالة و انعكاساتها السلبية خاصة في أوساط الشباب، وقد تمثلت هذه الإجراءات في وضع برامج عديدة لمعالجة هذه المشكلة المستعصية من بينها الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك بإنشاء هياكل و وكالات متخصصة لدعمها و النهوض بها، غير أنّ تحسين و تفعيل أداء هذه المؤسسات في الاقتصاد الجزائري يتطلب توفير جملة من العوامل قد تعجز مثل هذه المؤسسات عن توفيرها بنفسها، بحيث لا بد من توفير المناخ الاقتصادي و القانوني لتشجيع و تنمية هذه الصناعات بمختلف مناطق البلاد.

1. إشكالية البحث:

كما سبق ذكره فإنّ الإشكالية الجوهرية التي يتمحور حولها البحث هي:

➤ ما هو الدور الذي يلعبه قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التخفيف من حدة البطالة في

الجزائر؟

2. الأسئلة الفرعية:

إلى جانب الإشكالية العامة يمكننا أن نستعين بالأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟ و ما هي خصائصها؟
2. كيف تفسر ظاهرة البطالة؟ و ما هي الآثار التي تترتب عنها؟
3. ما هو واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؟
4. ما هي أهم الإجراءات و التدابير التي تتخذها الجزائر للتخفيف من حدة البطالة؟

3. فرضيات البحث:

على ضوء الأسئلة الفرعية قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في النهوض باقتصاديات الدول، و ذلك نظرا لما تتمتع به هذه الأخيرة من خصائص تجعلها وسيلة فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
- رغم الإجراءات التحفيزية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من ترقية و دعم إلا أنّ محيطها لا يزال يتميز بالعديد من المشاكل التي تعرقل نموها و تطورها.

4. أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يتعرض لأهم المواضيع الاقتصادية و الاجتماعية المطروحة على الساحة العالمية ألا و هي مشكلة البطالة و إبراز قدرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على استحداث مناصب عمل خاصة، و أنّ هذا النوع من المؤسسات بدأ يعرف تطورا ملحوظا بالجزائر و ذلك على غرار عدة دول أثبتت فيها تلك المؤسسات فعاليتها بمجال التوظيف.

5. أهداف البحث:

- التعرف على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بيان ما تواجهه من مشكلات تعوق نموها و تطورها.

- التعرف على أساليب الدعم التي تقدمها الدولة لتنمية هذه المؤسسات و الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال.
- إيضاح الدور الذي يمكن أن تساهم به المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية في الجزائر و ذلك من خلال معالجة أحد معضلاتها ألا و هي مشكلة البطالة.

6. حدود البحث:

تشمل الحدود النظرية أهم الدراسات التي تطرقت إلى جوانب الموضوع أي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية. أما الحدود الميدانية فتتمثل في دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و دورها في التخفيف من حدة البطالة.

7. منهج البحث:

لقد تم معالجة هذا البحث باستعمال المنهج التالي:

- المنهج الوصفي و الذي يتمثل في الدراسة النظرية من خلال تطرقنا إلى المفاهيم الأساسية عن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، خصائصها، أهميتها، كذلك التعرف على ظاهرة البطالة بأنواعها و كذا النظريات المفسرة لها، إضافة إلى تجارب بعض الدول في تنمية و تطوير هذه الأخيرة. أما المنهج التحليلي فيتمثل في الدراسة التطبيقية من خلال تعرضنا إلى تحليل و تفسير البيانات و المعلومات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

8. فصول البحث:

حتى يتسنى الإمام بالجوانب المختلفة لموضوع البحث عمدنا تقسيمه إلى ثلاثة فصول.

- الفصل الأول: يحمل عنوان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، يتضمن ثلاثة مباحث حيث درسنا في المبحث الأول ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، المبحث الثاني يتضمن مجالات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أما المبحث الثالث فتعرضنا فيه إلى الدور الاقتصادي و الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- الفصل الثاني: فقد تضمن دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في امتصاص البطالة، حاولنا في المبحث الأول التعرض إلى ماهية البطالة، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى تفسير البطالة في الفكر الاقتصادي، ثم درسنا في المبحث الثالث تجارب بعض الدول في امتصاص البطالة.
- الفصل الثالث و الأخير عبارة عن دراسة حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للتخفيف من حدة البطالة في الجزائر و يتضمن ثلاثة مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر المبحث الثاني تعرضنا من خلاله إلى الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر للتخفيف من حدة البطالة، أما المبحث الثالث و الأخير يتضمن مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية في الجزائر.

الفصل الأول

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

مقدمة الفصل:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القاعدة الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية و هذا ما أدى إلى زيادة اهتمام الحكومات و الباحثين بها يوماً بعد يوم، و ذلك للدور المحوري الذي تلعبه في الاقتصاديات العالمية المتقدمة منها و النامية، حيث أصبح الاقتصاد العالمي يعتمد و بشكل كبير على هذه المؤسسات في تحقيق التنمية على مستوى جميع المجالات و الأصعدة سواء كانت محلية أو إقليمية أو على المستوى العالمي. و لقد استطاعت هذه المؤسسات أن تبرهن على قوة الدور الذي تلعبه بالرغم من المشاكل و المعوقات التي تعرقل نشاطها و مسيرتها نحو التطور و في ظل التحديات التي تقف أمامها، و ذلك من خلال الخصائص التي تتميز بها و التي أهلتها لكي تحتل مكانة هامة في اقتصاديات الدول.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة اليوم أحد القطاعات الاقتصادية بالنسبة للكثير من الدول و من المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي و التخطيط المستقبلي.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يثير مفهوم المشاريع جدلاً كبيراً بين الاقتصاديين، ففي الحقيقة ليس هناك تعريفاً واحداً للمشروع الصغير يمكن أن يسري على جميع المشاريع و في كل الدول.

الفرع الأول: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1. المعايير الكمية:

❖ معيار العمالة:

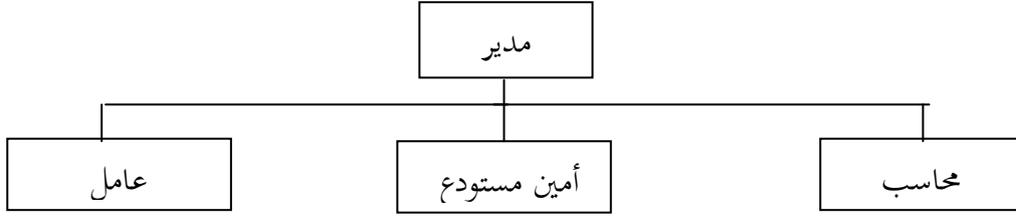
يعتبر من المعايير الأكثر استخداماً لتمييز حجم المشروع، و من التصنيفات التي استخدمت في هذا المجال ما يلي:¹

- مشروعات أعمال أسرية (1-9) عمال.
- مشروعات الأعمال الصغيرة (10-49) عاملاً.
- مشروعات الأعمال المتوسطة (50-99) عاملاً.
- مشروعات الأعمال الكبيرة (أكثر من 100) عامل.

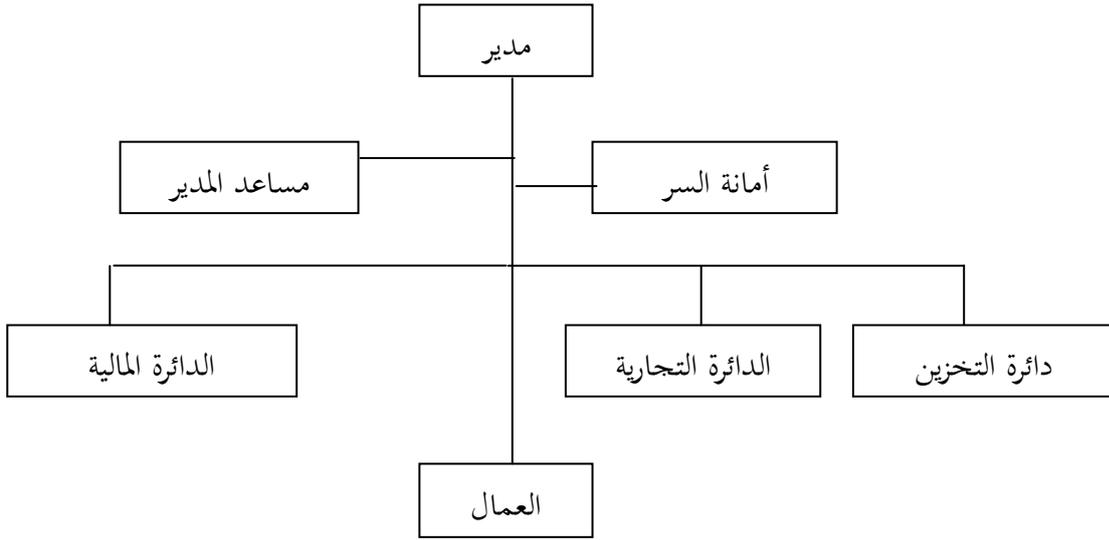
و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكلين التاليين:

¹ نبيل جواد، إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الطبعة الأولى، المؤسسات الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع "بجد" 2006، ص 30.

الشكل (1-1): هيكل مؤسسة صغيرة (10 عمال)



الشكل (2-1): هيكل مؤسسة متوسطة (50 عامل)



المصدر: نبيل جواد، مرجع سابق، ص 57-58.

❖ معيار رأس المال أو قيمة الاستثمار:

يعتبر رأس المال أو قيمة الاستثمار أحد المعايير الكمية التي تستعمل للتمييز بين المؤسسات الكبيرة المؤسسات الأخرى و باستخدام هذا المعيار يعرف البعض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أنّها تلك المؤسسات التي لا يتجاوز فيها رأس المال المستثمر حدًا أقصى معين يختلف باختلاف الدولة و درجة النمو الاقتصادي و غيرها.¹

❖ معيار معامل رأس المال:

يعد معيار ضروري للخروج بمعيار نسبي جديد يعرف بمعيار رأس المال إلى العمل، و يحسب وفق العلاقة التالية:²

$$\text{معيار معامل رأس المال} = \frac{\text{رأس المال المستثمر}}{\text{عدد العمال}}$$

❖ معيار قيمة المبيعات:

يعتبر من المعايير المهمة و المستخدمة في تصنيف المشروعات من حيث الحجم و يعتبر مقياسا صادقاً لمستوى نشاط المشروع و قدراته التنافسية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تصنّف المشروعات التي تبلغ قيمة مبيعاتها مليون دولار فأقل ضمن المشروعات الصغيرة.³

2. المعايير النوعية:

❖ معيار المسؤولية و الملكية:

من الشائع أنّ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعود ملكيتها في معظم الأحيان للقطاع الخاص، و التي تكون أغلبها في شكل مشاريع استثمارية فردية أو عائلية، و لهذا فإنّ المسؤولية القانونية و الإدارية تقع على عاتق مالكيها مباشرة وحده، و هو الوحيد الذي يقوم باتخاذ القرارات، و تنظيم العمل، و تمويل المؤسسة.⁴

³⁻¹ نبيل جواد، مرجع سابق، ص 30-33.

² ليث عبد الله الفهوي، بلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، 2012، ص 17.

⁴ سيد علي بلحمدي، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في ظل العولمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البلدية،

2005، ص7.

❖ معيار محدودية السوق:

تعتبر درجة هيمنة المؤسسة على السوق من بين أهم المعايير التي تحدد حجمها، حيث تتمثل هذه الأهمية في علاقة الوحدة الإنتاجية بالسوق، و نوع المنتجات المعروضة، و نطاق السوق، إنّ إنتاج المؤسسة الصغيرة و المتوسطة هو إنتاج سلعي و العلاقة بينها و بين السوق هي علاقة عرض و طلب، و تحدّد قوة هذه العلاقة بمدى سيطرة هذه الأخيرة على السوق.¹

❖ معيار طبيعة النشاط:

إنّ طبيعة النشاط الممارس هو الذي قد يحدّد حجم المؤسسة، فبعض أنواع الصناعات الخفيفة لا يتطلب حجمًا كبيرًا من رؤوس الأموال، و لا عددًا كبيرًا من اليد العاملة كالصناعات الحرفية الذي يكفي سير عملها ورشة صغيرة، كما توجد صناعات تتطلب رؤوس أموال ضخمة و آلات و معدات استثمارية ضخمة كما هو الحال في صناعة السيارات و الصناعات البترولية.²

الفرع الثاني: تعريف مختلفة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لقد أذى اختلاف درجة التّمو الاقتصادي من دولة لأخرى إلى تبني كل دولة تعريفًا خاصًا بها إّما معتمدة على الجانب القانوني أو الإداري، و من بين التعاريف ما يلي:

1. تعريف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

يعرّف البنك الدولي المشروع الصغير ذلك المشروع الذي يستخدم أقل من 50 عاملاً في الدول النامية و إجمالي أصول و مبيعات الواحد منها ثلاثة ملايين دولار، و أقل من 500 عاملاً في الدول الصناعية المتقدمة. بينما المشاريع المتوسطة حتّى 300 عامل و إجمالي أصولها و مبيعاتها حتّى عشرة ملايين دولار.³

¹ عبد الكريم الطيف، واقع و آفاق تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل تطبيق سياسات الإصلاحات الاقتصادية الحالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001، ص5.

² المرجع السابق، ص6.

³ حداد مناور، الخطيب حازم، دور المشروعات الصغيرة جدا و الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الأردن، مجلة أريد للبحوث و الدراسات، المجلد 9، العدد الأول، 2005، ص120.

2. تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية و التجارة(الأونكتاد):

يعرّف المشاريع الصغيرة بأنها تلك التي يعمل بها من 20-100 فرد، و المتوسطة تلك التي يعمل فيها من 101 إلى 500 فرد.¹

3. تعريف بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تعتمد بلدان جنوب شرق آسيا في تعريفها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على دراسة حديثة حيث قام "بروش" و "هيمنز" بتصنيف يعتمد و بصفة أساسية على معيار العمالة و أصبح هذا التصنيف متعارف به بصفة عامة لدى هذه الدول و هذا التصنيف متمثل في الجدول التالي:²

الجدول(1-1): تصنيف بروش و هيمنز للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب عدد العمال

مؤسسة عائلية حرفية	من 1 إلى 9 عمال
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49 عامل
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 99 عامل
مؤسسة كبيرة	من 100 عامل فأكثر

المصدر: صفوت عبد السلام عوض الله، مرجع سابق، ص 14.

4. تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

سنة 1996 وضع الاتحاد الأوروبي تعريف للمؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة و الذي كان موضع اتفاق بين جميع الدول الأعضاء، حيث اعتمد هنا و في هذا التعريف على كل من معيار عدد العمال و رقم الأعمال و الحصيلة السنوية لتحديد تعريفها و هذا ما يوضحه الجدول التالي:³

¹ هايل عبد المولى طشطوش، المشروعات الصغيرة و دورها في التنمية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، 2012، ص 18.

² صفوت عبد السلام عوض الله، اقتصاديات الصناعات الصغيرة و دورها في تحقيق التنمية، دار النهضة العربية، مصر، 1953، ص 14.

³ مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة في تحقيق التنمية المحلية الشاملة، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008، ص 7.

الجدول (1-2): تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الاتحاد الأوروبي

الحصيلة السنوية (مليون دولار)	رقم الأعمال (مليون دولار)	عدد الأجراء (أجير)	المعيار الصف
/	/	أقل من 10	مؤسسة مصغرة
5	7	أقل من 50	مؤسسة صغيرة
لا يتجاوز 27	لا يتجاوز 40	أقل من 250	مؤسسة متوسطة

المصدر: حاكمي بوحفص، المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي سعيدة، 15/14 ديسمبر 2004، ص 211.

5. التعريف البريطاني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد عرّف قانون الشركات البريطاني الذي صدر سنة 1985 المشروع الصغير أو المتوسط هو ذلك المشروع الذي يفي بشرطين أو أكثر من الشروط التالية:¹

- حجم تداول سنوي لا يزيد عن 8 مليون جنيه إسترليني.
- حجم رأس مال مستثمر لا يزيد عن 3,8 مليون جنيه إسترليني.
- عدد من العمال والموظفين لا يزيد عن 250 موظف.

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص نذكر منها:

1. سهولة التأسيس: تتميز هذه المشاريع بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها، و بالتالي محدودية القروض اللازمة و المخاطر المنطوية عليها، كما تتميز بسهولة إجراءات تكوينها و تتمتع بانخفاض مصروفات الإدارية نظرا لبساطة و سهولة هيكلها الإداري و التنظيمي.²

¹ هابل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق، ص 19.

² ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، مرجع سابق، ص 19.

2. الإدارة والتسيير: يتميز هذا النوع من المؤسسات بسهولة الإدارة نظرًا لبساطة هيكلها التنظيمي و استعمالها لأساليب الإدارة غير المعقدة و لا توجد بها اللوائح المقيدة و المعطلة لسير العمل، و هذا لكون الإدارة تتجسد في معظم الأحيان في شخصية مالكةا فهي إذا تتسم بالمرونة و الاهتمام الشخصي من قبل مالكةا.¹
3. لها حجم صغير نسبيًا في الصناعة التي تنتمي إليها: تتميز هذه المؤسسات بصغر حجمها في الصناعة فهي تكون في غالب الأحيان في قطاع النسيج و تفصيل الملابس، و في قطاع الخشب، الأثاث، الجلود، و قد تكون على شكل مقاوله من الباطن فهي لا تستخدم تكنولوجيا عالية.
4. الاعتماد بشكل كبير على المصادر الداخلية لتمويل رأس المال: ما يلاحظ على هذا النوع من المؤسسات أنها تعتمد بشكل كبير على التمويل الذاتي أو القروض المقدمة من الأصدقاء أو أفراد العائلة أي أن الاعتماد على التمويل البنكي ضعيف و هذا راجع إلى عدم توفر الضمانات البنكية المطلوبة لحصول على القرض.²

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الأول: الأهمية الاقتصادية

تجلى مظاهر الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية:³

- تعمل على امتصاص اليد العاملة العاطلة و رفع مستوى المعيشة و بالتالي تشارك بفعالية في تثبيت الاستقرار الاجتماعي و السياسي و منه تساهم في تحقيق أهداف التنمية.
- قريبة من المستهلك و تلبي رغباته بما تمتاز به من صغر حجمها و قدرتها على المرونة و التكيف مع مختلف النشاطات و الأوضاع.
- قدرة على تقديم خدمات ذات أهمية غير عادية لمؤسسات اقتصادية كبيرة أو عملاقة للاقتصاد و المجتمع ككل، خاصة إذا تركز نشاطها في المجالات التكنولوجية التي تعتمد البحث و التطوير.
- تمس مع صغر حجمها مختلف الفروع و التخصصات صناعية و زراعية و خدماتية.

¹ مشري محمد الناصر، مرجع سابق، ص 18.

² عبد السلام عبد الغفور و آخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الصفاء، 2001، ص 8.

³ تومي ميلود، مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الشلف، يومي 17-18 أبريل، 2006، ص 996-997.

الفرع الثاني: الأهمية الاجتماعية

إلى جانب الدور الاقتصادي تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أدوارًا على المستوى الاجتماعي يمكن إجمالها في النقاط التالية:¹

- تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع من خلال عملها على اكتساب احتياجاتهم و طلباتهم و تلبيتها في الوقت المناسب كمًّا و نوعًا، ممَّا يخلق درجة كبيرة من الولاء لهذه المؤسسة و غيرها.
- المساهمة في التوزيع العادل للدَّخول، و هذا راجع لتعدادها الكبير و كثافة العمالة بها.
- التخفيف من المشكلات الاجتماعية و يتم ذلك من خلال ما توفره هذه المؤسسات من مناصب شغل لصاحب المؤسسة و لغيره.
- زيادة إحساس الأفراد بالحرية و الاستقلالية عن طريق الشعور بالانفراد و الحرية في اتِّخاذ القرارات دون سلطة وصية.

¹ رايح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومشكلة تمويلها، الطبعة الأولى، إيتراك للطباعة و النشر، مصر، 2008، ص 52-55.

المبحث الثاني: مجالات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهم القطاعات التي تشكل المنظومة الاقتصادية العالمية الأمر الذي فرض على جميع الدول مهما اختلفت معدلات نموها تنمية و دعم هذا القطاع الحيوي الذي أصبح يعتبر رئة الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الفرع الأول: تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة التوجه

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب توجهها إلى:¹

1. المؤسسات العائلية: تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العائلية أو المنزلية بكون مكان إقامتها هو المنزل، تعتمد على المهارات اليدوية و الأساليب التقليدية المتوارثة و تنتشر في الريف و الحضر.
2. المؤسسات التقليدية: تشبه النوع الأول في كونها تستخدم العمل العائلي و تنتج منتجات تقليدية و قد تستعين ببعض اليد العاملة خارج أفراد العائلة، و تعتبر هذه الصفة مميّزة لها بشكل واضح عن النوع الأول، كما أنّها تتخذ ورشة صغيرة كمحل للقيام بالأعمال الخاصة بها.
3. المؤسسات المتطورة: تتميز هذه المؤسسات عن غيرها من النوعين الأولين في اتجاهها إلى الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة و استخدام تكنولوجيا التنظيم و الإدارة.

الفرع الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة المنتجات

يتميز هذا التصنيف ثلاثة أنواع أساسية و هي:²

1. مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية: و تقوم بإنتاج سلع ذات استهلاك أولي مثل: المنتجات الغذائية تحويل المنتجات الفلاحية، منتجات الجلود، الورق و منتجات الخشب و مشتقاته.

¹ قبيدة سمية، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص 62-63.
² أحمد رحوني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري، الطبعة الأولى، المكتبة المصرية للنشر و التوزيع، 2011، ص 23-24.

2. مؤسسات إنتاج السلع والخدمات: وهو يضم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في:

- قطاع النقل.

- الصناعة الميكانيكية والكهرومائية.

- الصناعة الكيميائية والبلاستيكية.

- صناعة مواد البناء.

3. مؤسسات إنتاج سلع التجهيز: يتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدام معدات و أدوات لتنفيذ إنتاجها ذات تكنولوجيا حديثة فهي تتميز كذلك بكثافة رأس مال أكبر، كإنتاج أو تركيب بعض المعدات البسيطة و ذلك في الدول المتقدمة، أمّا في الدول النامية فمجالها مقتصر على إصلاح بعض الآلات و تركيب قطع الغيار المستوردة.

الفرع الثالث: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة نشاطها

يمكن توضيح المجالات التي يمكن أن تعمل فيها المشاريع الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي:¹

1. مشاريع التنمية الصناعية: يقصد بمشاريع التنمية الصناعية الإنتاجية تحويل المواد الخام إلى مواد مصنعة أو

نصف مصنعة، أو تحويل المواد نصف المصنعة إلى مواد كاملة التصنيع و تعبئتها و تغليفها.

2. نشاط التعدين: هي تلك المشاريع التي تنهض بإحدى عمليات و أنشطة المناجم و المحاجر و الملاحات

معتمدة على العمالة و الجهود البشري بصورة أساسية و تستغل خامات تتركز على سطح الأرض أو في أعماق

قريبة و لا تتطلب عند اكتشافها عمليات تكنولوجية معقدة، و لا تحتاج إلى آلات باهظة التكاليف.

3. مشاريع التنمية الزراعية: و ترمس النشاطات التالية: مشاريع الثروة الزراعية، مشاريع الثروة الحيوانية، و الثروة

السمكية.

¹ ليث عبد الله القهوي، بلال محمود الوادي، مرجع سابق، ص 23-24-25.

4. نشاط المقاولات: يقصد بالمقاولات اعتياد المقاول بإتمام أعمال معينة للغير بمقابل مثل: مقاولات الإنشاءات المدنية كالمباني و مقاولات المشاريع الكهربائية كمحطات توليد الكهرباء و مقاولات المشاريع الميكانيكية كمحطات تحلية المياه.

5. مؤسسات التنمية الخدمية و الإنتاجية: تضم:¹

- مؤسسة التنمية الخدمية و تشمل المؤسسات التي تقوم بالخدمات المصرفية، الفندقية، السياحية،... إلخ.
- المؤسسات التجارية و تشمل أيضاً المتاجر بجميع أنواعها مثل: المتاجر العامة، المتاجر المتخصصة في نوع معين من السلع مثل: الأثاث، و متاجر السوبر ماركت.

المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الفرع الأول: التمويل من المصادر الداخلية

تتمثل المصادر الداخلية فيما يلي:

1. رأس المال المستثمر (الأموال الشخصية): هي التمويل المقدم من صاحب المشروع نفسه، سواء في بداية تكوين المشروع أو عند الحاجة إلى التوسع في المشروع أو لزيادة رأس مال العامل حيث يعزز عندها صاحب المشروع الأموال المقدمة للمشروع بأموال إضافية جديدة لم تكن أصلاً داخلة في أصول المشروع بتحويل بعض أملاكه الخاصة لخدمة المشروع الذي يملكه.²

2. التمويل الذاتي: يعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل الأكثر استعمالاً من طرف المؤسسة وذلك للمرونة في هذا النوع من التمويل و ذلك لتلبية الاحتياجات التمويلية و كذا جاهزيتها عند الطلب فالتمويل الذاتي يمثل الفرق بين صافي التدفقات النقدية خلال سنة و قيمة الأرباح الموزعة على المساهمين و الانهلاكات و المؤونات التي تدخرها المؤسسة لمواجهة المخاطر المستقبلية.³

¹ قارة ابتسام، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص 22.

² فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، الزيادة و إدارة الأعمال الصغيرة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2006، ص 196.

³ مشري محمد الناصر، مرجع سابق، ص 24.

الفرع الثاني: التمويل من المصادر الخارجية

عادة لا تستطيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تغطية كل احتياجاتها التمويلية من المصادر الداخلية لذلك فهي تلجأ إلى المصادر الخارجية و المتمثلة فيما يلي:

1. الائتمان التجاري: تعتبر القروض التجارية مصدرا مهما لتمويل المشاريع الصغيرة، حيث يتم الحصول على القرض من الموردين عن طريق تأخير دفع المبالغ المستحقة على البضاعة المشتراة منهم، أي الشراء على الحساب و لفترة زمنية متفق عليها بين البائع و المشتري.¹
2. الائتمان المصرفي: تعتبر البنوك مصدر رئيسي للأموال بالنسبة للمشروعات الصغيرة، و هي تقوم على منح القروض الصغيرة أو كبيرة الحجم و تلجأ لها تلك المشروعات كمصدر خارجي للتمويل من أجل مواجهة احتياجاتها الآنية و المستقبلية؛ أو احتياجاتها التشغيلية الطارئة.²

الفرع الثالث: التمويل من المصادر الخارجية الغير رسمية

يشمل هذا النوع من التمويل مجموعة من الأشكال المتمثلة فيما يلي:³

1. التمويل عن طريق مؤسسات متخصصة في الدعم و الجمعيات المهنية: رغبة في الحكومة في ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قامت بإنشاء مجموعة من المؤسسات و الهيئات الحكومية بالإضافة إلى الجمعيات المهنية التي تسعى إلى تزويد هذا النوع من المؤسسات بالدعم و المساعدات المالية و الفنية و ذلك بغية التقليل من حالات عدم التأكد في البيئة الخارجية المالية و القانونية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
2. عقود تحويل الملكية: الذي يعبر عن قيام المؤسسات المالية بشراء أو خصم ديون المؤسسات التجارية التي تعمل في حقل السلع الاستهلاكية، أو قيام البنوك التجارية بشراء حسابات المدينين كالسندات و الفواتير الموجودة لدى المؤسسات التجارية او الصناعية، و الهدف من هذه العملية توفير السيولة النقدية بشكل مستمر.

¹ ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2009، ص 70-71.

² جهاد عبد الله عفانة، قاسم موسى أبو عيد، إدارة المشاريع الصغيرة، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2004، ص 96-97.

³ مشري محمد الناصر، مرجع سابق، ص 25-26.

المطلب الثالث: مشاكل و معوقات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لا شك أن المشروعات الصغيرة و المتوسطة كغيرها من القطاعات الاقتصادية تواجه صعوبات و معوقات تحد أحيانا من نموها و تطورها و التي تتمثل فيما يلي:

1. مشكل العقار الصناعي: غالبا ما يجد المستثمر الجديد صعوبة كبيرة في إيجاد المكان الدائم و المناسب لإقامة المؤسسة بسبب ارتفاع أسعار العقار أو انعدامه أو عدم ملائمته.¹
2. الافتقار إلى التخطيط الاستراتيجي: إنّ العديد من أصحاب المشاريع الصغيرة يهتمون بعملية التخطيط الاستراتيجي لاعتقادهم بعدم ضرورتها للمشاريع الصغيرة، و لكن الفشل في التخطيط يؤدي اعتياديا لفشل المشروع في البقاء أو الاستمرار، إذ بدون الخطة الإستراتيجية لا يتمكن المشروع من تحقيق القوة التنافسية في السوق و المحافظة عليها.²
3. مشكل التسويق: من المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ما يلي:³

- نقص المعلومات اللازمة للتسويق.
- قصور قنوات و شبكات التسويق.
- عدم الحرص على جودة المنتجات.
- ضعف القدرة التنافسية و التصديرية.
- غياب التكامل بينها و بين المشروعات الكبيرة.

4. التمويل: تواجه المشروعات الصغيرة و المتوسطة صعوبات تمويلية بسبب حجمها و بسبب حداتها (نقص السجل الائتماني) و عليه تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة في مختلف مراحل نموها، و نظراً لهذه المخاطر تتجنب البنوك التجارية توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات نظراً لحرصهم على نقود المودعين.⁴

¹ محمد يعقوبي، مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في السوق العربية، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، الشلف، يومي 17-18 أبريل، 2006، ص 22.

² ماجدة العطية، مرجع سابق، ص 20.

³ محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 222-223.

⁴ ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، مرجع سابق، ص 34.

5. تركيز وسائل الإعلام بكافة صورها اهتمامها للصناعات الكبيرة مما ولد شعورا لدى الكثيرين من القائمين على هذه المشروعات الصغيرة بتهميش دورهم في التنمية مع ضعف هذه المشروعات و عدم قدرتها على التنافسية الإعلامية نظرًا لمحدودية رأس مالها.¹
6. قلة توفر المشاريع المشتركة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الشركات الأجنبية مما يؤدي إلى عدم الاستفادة من فرص نقل المعرفة و توطين التكنولوجيا.²
7. زيادة الطلب على العمالة الماهرة بالنسبة للمشروعات الجديدة قد أدى إلى انتقال العمالة من المجالات التي تعمل فيها إلى مجالات التي تعرض لها أجور أعلى مما أدى إلى حرمان قطاع الصناعات الصغيرة من عمالة لديها المهارة و القدرة.³

¹ أيمن علي عمر، إدارة المشروعات الصغيرة مدخل بيئي مقارنة، الدار الجامعية، 2006، ص 147.

² هابل عبد الملى طشطوش، مرجع سابق، ص 40.

³ فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص 96.

المبحث الثالث: الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة

و المتوسطة

إنّ للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دور مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية خاصة الصناعات التقليدية و الحرف التي تمثل النسيج الاقتصادي للدول.

المطلب الأول: الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1. مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإنتاج المحلي و في مجال الابتكارات: تحتاج المنافسة الشرسة في اقتصاد السوق و خاصة مع الشركات الكبرى و الشركات متعددة الجنسيات و فروعها في الأسواق المحلية إلى ضرورة قيام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدور فعال في التجديد و الابتكار و هذا ما يمكن ملاحظته، ففي كثير من الأحيان نجد أنّ أهم براءات الاختراع في العالم تعود لأفراد يعملون في مؤسسات صغيرة و هذا ناتج عن حرص أصحاب هذه المؤسسات على إدخال أنشطة جديدة إلى السوق.¹

2. تنمية الصادرات و المحافظة على استمرارية المنافسة: تستطيع هذه المنظمات المساهمة في تنمية الصادرات سواء من خلال الإنتاج المباشر أو غير المباشر، و من خلال تغذيتها للمنظمات الكبيرة المختلفة بالمواد الوسيطة التي تحتاج إليها حيث يمكن أن تعتمد عليها المنظمات الكبيرة في إنتاج جزء من إنتاجها، مما يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج في المنظمات الكبيرة، و إعطائها القدرة على استمرارية المنافسة في الأسواق العالمية. لذا و لتنمية الصادرات و المحافظة على قدرة المنظمات الكبيرة في الاستمرار في المنافسة عالميا لابد من تشجيع و تنمية قدرات و إمكانات الرياديين و المشروعات الصغيرة من خلال الأسواق الحرة المتكاملة.²

¹ قنيدرة سمية، مرجع سابق، ص 65.

² فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، مرجع سابق، ص 25.

3. مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطوير التكنولوجيا و تنمية المواهب و الإبداعات: تحقق المؤسسات الصغيرة عدد من الابتكارات و الإبداعات و ذلك بتسيخ الخبرات الفنية من خلال الممارسة المطلوبة للعاملين بتنا و يؤدي الإبداع إلى إتقان كفاءة الاختراع و يساهم بذلك في التقدم التكنولوجي.¹
4. مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الإقليمية: تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دوراً هاماً في تحقيق التوازن الإقليمي لعملية التنمية، ما لها من خصائص و مزايا تؤهلها للانتشار الجغرافي و التوطن في جميع أقاليم الدولة بما يساعد على تحقيق الانتشار الجغرافي للأنشطة الاقتصادية المختلفة و يعمل على تحقيق نمو متوازن لجميع أقاليم الدولة و إزالة الفوارق بينها.²

المطلب الثاني: الدور الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1. توفير مناصب الشغل: إنّ زيادة إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في البلدان النامية يساهم بشكل كبير في القضاء على البطالة بشكلها السافر و المقنع و خاصة في المجال الزراعي و قطاع الخدمات و نحن نعلم ما للقضاء على البطالة من دور في القضاء على العديد من الأمراض الاجتماعية.³
2. المساهمة في تشغيل المرأة: تلعب الريادة و الأعمال الصغيرة دوراً كبيراً في الاهتمام بالمرأة العاملة من خلال دورها الفاعل في إدخال العديد من الأشغال التي تتناسب مع عمل المرأة كالعامل على الحاسب، و مشاغل الخياطة و الألبسة مما يؤثر في دور المرأة في تكوين الدخل، و كذلك تساعد الريادة على تشجيع المرأة على البدء بأعمال ريادية تقودها بنفسها لتسهم بذلك مساهمة فاعلة في بناء الاقتصاد الوطني.⁴
3. تلبية الحاجات الجارية للسكان: لقد عملت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جنباً إلى جنب مع المؤسسات الكبيرة على توفير الحاجيات الاقتصادية و الاجتماعية الجارية للسكان، و ذلك بالنظر إلى اتصالها المباشر بالمستهلك.⁵

¹ مفيد عبد اللاوي، ناجية صالح، دور مؤسسات الصناعات التقليدية و الحرف في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، الملتقى الوطني حول إستراتيجيات التنظيم و مراقبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، الوادي، يومي 18-19 أبريل 2012، ص 6.

² فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، مرجع سابق، ص 73.

³⁻⁵ أحمد رحومني، مرجع سابق، ص 61.

⁴ فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، مرجع سابق، ص 28-29.

خلاصة الفصل:

إنّ أهم ما يمكن استخلاصه من خلال العرض السابق أنّ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحتل مكانة هامة داخل نسيج الاقتصاديات المعاصرة رغم اختلاف الآراء حول تعريفها و المعايير التي تحكمها و الأهمية التي تكتسبها في تنشيط الاقتصاد القومي و تحقيق التقدم من أجل الوصول إلى خصائص تميزها على المؤسسات الأخرى و الأشكال التي يمكن أن تكون عليها؛ كذلك بالرغم من المشاكل و التحديات التي تواجهها خاصة من حيث مصادر تمويلها إلا أنّها تلعب دورًا اقتصاديًا و اجتماعيًا فعال في تحقيق النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني

دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
في امتصاص البطالة

مقدمة الفصل:

من بين المشكلات الاقتصادية التي تؤدي إلى إختلالات اقتصادية عالمية نجد ظاهرة البطالة التي كانت محل الدراسة و الاهتمام لدى الكثير من الاقتصاديين و المفكرين، حيث تعمقت الأبحاث و تعدد النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة. و تعد البطالة من المشكلات التي عرقلت مسيرة التقدم و التنمية في معظم المجتمعات و تواجهها معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها و أمظمتها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية.

المبحث الأول: ماهية البطالة

لقد شغلت البطالة حيزًا كبيرًا في التحليل الاقتصادي و كانت من أخطر المشاكل المعروفة على مستوى الاقتصاد الكلي، إذ تعد إلى جانب التضخم من أهم العراقيل التي تتخبط فيها الدول النامية و المتطورة، كما تعد مطمحا هاما للسياسة الاقتصادية.

المطلب الأول: تعريف البطالة و قياسها

الفرع الأول: تعريف البطالة

اختلفت التعاريف التي تطرقت إلى البطالة من حيث صياغتها لكنها اتفقت في المعنى و المفهوم الأساسي لها، ومن بين التعاريف ما يلي:

- تعرف البطالة على أنّها: "عدد الأشخاص القادرين على العمل و لا يعملون بالرغم أنهم يبحثون عن عمل بشكل جدي."¹
- تعرف البطالة أيضًا على أنّها: "حالة وجود أشخاص راغبين في العمل و قادرين عليه و باحثين عنه و لكن لم يجدوه."²
- أمّا منظمة العمل الدولية فتتص على أنّ: "العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل و هو قادر عليه و راغب فيه و يبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده."³

الفرع الثاني: قياس البطالة

¹ عبد الرحمن أحمد يسرى، النظرية الاقتصادية الكلية و الجزئية، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع، الإسكندرية، 1996، ص 205.

² مدحت القرشي، اقتصاديات العمل، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، ص 183.

³ ياسر محمد جاد الله محمود، العولمة و الفقر في مصر، ملتقى دولي حول قضايا العولمة و تأثيرها على الدول النامية، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الاحصاء و التشريع، القاهرة، 2006، ص 7.

1. المقياس الرسمي للبطالة:

يعرف معدل البطالة وفقاً لهذا المقياس كنسبة عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوة العاملة في فترة زمنية معينة أي أن:¹

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{قوة العمل}} \times 100$$

و يشير مصطلح قوة العمل إلى جميع الأفراد العاملين و العاطلين الذين يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة.

$$\text{قوة العمل} = \text{حجم العمالة} + \text{حجم البطالة}$$

و بالتالي تتضمن مكونات قوة العمل في المجتمع ما يلي:

- العاملون: و يتضمن كل الذين يعملون لدى غيرهم أو يقومون بأي أعمال ذاتية لكل الوقت أو بعضه.
- المتعطلون: و يتضمن كل الأفراد القادرين على العمل و الراغبين فيه و الباحثين عنه و لا يجدون فرص عمل متاحة لهم في ظل الأجور السائدة.

أما بالنسبة للأفراد الذين يستبعدون من القوة العاملة هم:

- الأفراد خارج الفئة العمرية المحددة و هو الأمر الذي يختلف من دولة لأخرى و وفقاً لذلك يستبعد من قوة العمل الأفراد دون سن معينة، و كذلك الأفراد فوق سن معينة و هي سن التقاعد.
- الأفراد غير القادرين على العمل مثل: المرضى و العجزة.
- الأفراد الذين لا يطالبون المجتمع بوظائف رغم مقدرتهم على العمل مثل: ربات البيوت و الأفراد الذين لا يبحثون عن عمل و لا يرغبون فيه و ذلك باختيارهم في ظل الأجور المتاحة.

2. المقياس العلمي للبطالة:

وفقاً لهذا المقياس يتحقق مستوى التشغيل الكامل في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي في الاقتصاد معادلاً للناتج المحتمل و بالتالي يكون معدل البطالة طبيعياً، أما إذا كان الناتج الفعلي في الاقتصاد أقل من الناتج المحتمل

¹ علي عبد الوهاب نجح، مشكلة البطالة و أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2005، ص 10-11-12.

فيكون معدل البطالة الفعلي أكبر من معدلها الطبيعي مما يدل على أنّ المجتمع يعاني من البطالة الناتجة إمّا بسبب عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل أو بسبب عدم الاستخدام الأمثل لها. والاستخدام الأمثل لقوة العمل يتطلب أن لا تقل إنتاجية العامل عن حد أدنى معين يطلق عليه الإنتاجية المتوسطة المحتملة و بالتالي فإنّ:¹

- الناتج المحتمل = قوة العمل × الإنتاجية المتوسطة المحتملة.
- الناتج الفعلي = قوة العمل × الإنتاجية المتوسطة المحتملة.

المطلب الثاني: أنواع البطالة

ليس هناك اتفاق محدد لتقسيم البطالة، بل نجدّه يختلف من اقتصادي لآخر، و يمكن إدراج التقسيم التالي نظراً لاشتماله على كل الأنواع:

الفرع الأول: البطالة السافرة

يمكن تعريف البطالة السافرة بأنّها الحالة التي يوجد فيها أفراد قادرين على العمل و لكنهم لا يشتغلون و بالتالي إنتاجيتهم معدومة²، و يمكن التمييز بين نوعين من البطالة السافرة:

أولاً: البطالة الإجبارية

تشير البطالة الإجبارية إلى وجود أفراد قادرين على العمل و راغبين فيه عند الأجور السائدة و لكن لا يجدونه³، و تنقسم البطالة الإجبارية إلى عدة أنواع مختلفة و هي:

1. البطالة الاحتكاكية: تحدث هذه البطالة بسبب التنقلات المستمرة للعاملين بين المناطق و المهن المختلفة و تنشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل، لذلك يعتقد بعض الاقتصاديين ضرورة إنشاء بنك أو مركز للمعلومات الخاصة بعرض العمل للتقليل من مدة البحث عن العمل.⁴

¹ علي عبد الوهاب نجما، مرجع سابق، ص 14-15.

² بن حيمة عمر، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بمنطقة بشار، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص 5

³ محمدي فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 222.

⁴ مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، الطبعة الأولى، 2009، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، ص 235.

2. البطالة الهيكلية: تنتج عن عدم انسجام بين الشغل و العمال لأنّ بعض العمال هم في بطالة لأنّ مؤهلاتهم لا تتوافق و الشغل المطلوب، و إنّ التغيرات التكنولوجية هي مثلاً سبب لخلق بطالة هيكلية.¹
3. البطالة الدورية: تحدث حينما تنقلص فرص العمل في الاقتصاد الوطني بعد رواج كبير تصل فيه العمالة إلى الذروة في التشغيل، فإذا ما دخل الاقتصاد إلى دائرة الانكماش تحدث البطالة.²
4. البطالة الموسمية: و هي مرتبطة بحالة الطقس أو تغيرات موسمية في العرض، و هي صفة لبعض القطاعات الاقتصادية و قد تختلف من دولة لأخرى بسبب العادات و التقاليد و المناسبات الوطنية و الدينية.³
5. البطالة التكنولوجية: هي ذلك النوع من البطالة التي تنتج عن تغير الفن الإنتاجي المستخدم في مجال معين بإدخال آلات و أساليب متطورة، و هو ما يؤدي إلى فقد العديد من العاملين لوظائفهم نتيجة قيام الآلة بهذا العمل.⁴

ثانياً: البطالة الاختيارية

تشمل هذه البطالة الأفراد القادرين على العمل إلا أنّهم لا يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة بالرغم من وجود وظائف شاغرة لهم مثل الأغنياء و المتسولين.⁵

الفرع الثاني: البطالة المقنعة

و يقصد بها تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال بشكل يفوق الحاجة الفعلية للعمل، بحيث إذا سحبت تلك العمالة الزائدة من أماكن عملها فإن حجم الإنتاج لن ينخفض و توصف الإنتاجية الحدية لهؤلاء العمال بأنها تعادل صفراً، و قد تكون سالبة إذا زاد الإنتاج بعد خروجهم، و هذا النوع عرف في المجال الفلاحي.⁶

¹ راضي نور الدين، التشغيل و البطالة في الجزائر، دار الغرب للنشر و التوزيع، ص 76.

² خالد الزواوي، البطالة في الوطن العربي المشكل و الحل، الطبعة الأولى، جمعة النيل العربية، القاهرة، 2004، ص 19.

³ يونس سالم عبد الغني الطراونة، التحليل الإحصائي للتباين الإقليمي في مستويات البطالة و معدلاتها في الأردن، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع، 2009، ص 59.

⁴ طارق فاروق الحصري، الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، الطبعة الأولى، 2007، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، مصر، ص 141.

⁵ علي عبد الوهاب نجما، مرجع سابق، ص 30.

⁶ مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص 237.

المطلب الثالث: أسباب و آثار البطالة

الفرع الأول: أسباب البطالة

يعود ظهور البطالة إلى عدة أسباب منها:¹

1. ارتفاع معدلات النمو السكاني: إنّ ارتفاع عدد السكان دون القدرة على استغلالهم في عملية الإنتاج

يؤدي إلى زيادة معدل البطالة فالنمو السكاني يجب أن يرافقه نموًا اقتصاديًا مماثلًا.

2. عدم التنسيق بين قنوات التعليم و الجهات المسؤولة عنها و ما يحتاجه سوق العمل: بمعنى أنه قد يوجد

فائض في بعض الخريجين في مهنة معينة، بينما يوجد عجز في مهنة أخرى فعدم التنسيق بين هذه الجهات يؤدي إلى انتشار البطالة.

3. إغراق السوق المحلي بالبضائع المستوردة و بسعر أقل من المنتج المحلي: إنّ قلة بناء المصانع سبب في

انتشار البطالة، إلا أنّ هناك طامة كبرى أيضًا هي إغراق السوق المحلي بالبضائع المستوردة و بسعر أقل من المنتج المحلي هذا ما يؤدي إلى عدم الإنتاج من هذه البضاعة المحلية و من تم تعطيل الأيدي العاملة.²

الفرع الثاني: آثار البطالة

تتمثل آثار البطالة فيما يلي:³

- هناك خسارة تترتب على بطالة العمال المهرة و متوسطي المهارة حينما تطول فترة بطالتهم فهذه البطالة تتمثل في فقدانهم التدريجي لمهاراتهم أو خبراتهم.
- وجود البطالة يؤدي إلى ضياع جزء هام من الطاقات الإنتاجية مما يؤدي إلى انخفاض في الدخل القومي و الناتج القومي.
- ظهور ظاهرة البطالة و تفاقمها يؤدي ببعض العمال إلى اللجوء لنشاطات غير رسمية.

¹ عبد القادر محمد علاء الدين، البطالة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003، ص 6.

² أسامة السيد عبد السمیع، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية و الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 25-26-30.

³ عبد الرحمن يسرى أحمد، مرجع سابق، ص 205.

الفصل الثاني: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في امتصاص البطالة

- البطالة تضعف القدرة الشرائية للفرد و بالتالي عدم القدرة على إشباع الحاجات و عدم تحقيق الرفاهية.
- تؤدي البطالة إلى التفكك الأسري للقوة العاطلة عن العمل نتيجة عدم قدرتها على تلبية المتطلبات الأساسية للأسرة، مما يؤدي إلى بروز نزاعات و الانحرافات في بعض الوقت و الذي ينعكس على تحصيل الدراسة.¹
- الاضطرابات النفسية و العصبية للمتعتلين عن العمل مما يدفعهم إلى ارتكاب الجرائم.²

¹ الأخصر عزي، فعالية سياسة التشغيل من خلال الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 26، يناير 2006 على الموقع www.ulum.nl

² المرجع السابق.

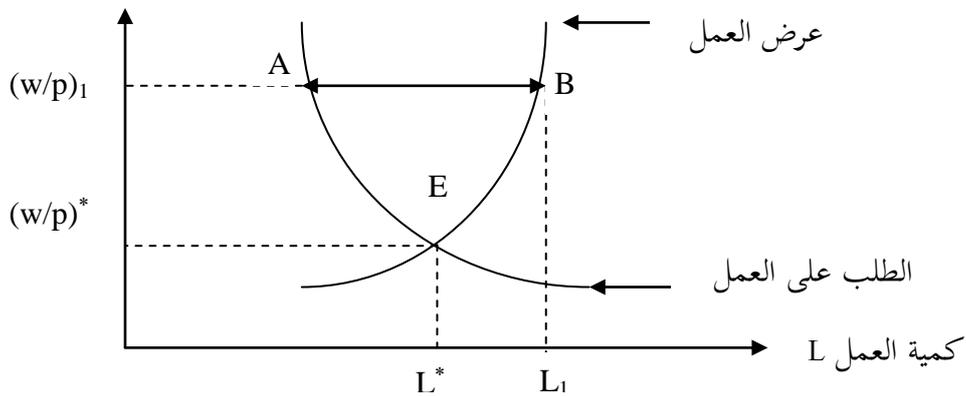
المبحث الثاني: تفسير البطالة في الفكر الاقتصادي

تعتبر البطالة من أهم التحديات التي واجهت وتواجه اقتصاديات العالم و قد حظي هذا الموضوع باهتمام المفكرين الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم وأفكارهم من فترة زمنية إلى أخرى.

المطلب الأول: تفسير البطالة في الاقتصاد الكلاسيكي

تقر المدرسة الكلاسيكية بوجود البطالة الاحتكاكية و البطالة الاختيارية، و لا تعترف بوجود البطالة الإجبارية التي يجبر فيها جزء من قوة العمل على التعطل على الرغم من رغبة و بحث هذا الجزء عن العمل و فرص التشغيل، و لم تكن أشكال البطالة المقنعة واردة في ظل أفكار المنافسة الكاملة و سيادة المشروع الخاص و سعيه لتحقيق أقصى ربح و حريته في التعامل مع عنصر العمل بالتشغيل أو بالاستثناء دون عوائق قانونية أو نقابية. و قد جسد الاقتصاد الفرنسي "جان باتيست ساي" موقف المدرسة الكلاسيكية من ظاهرة البطالة عبر قانونه المعروف باسم قانون "ساي" و الذي يقول فيه أنّ " العرض يخلق الطلب المساوي له و بالتالي فإنّ عرض قوة العمل لا بد أن يقابله بطلب مساوي وفقاً للتوازن في سوق تنافسية."¹ و هذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (1-2): البطالة عند الكلاسيك



المصدر: علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص 35.

من خلال الشكل (1-1) نلاحظ أنّ سوق العمل يتوازن عند النقطة E بتعادل الكمية المعروضة من

¹ مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص 239.

العمل مع الكمية المطلوبة منه، مع تحقيق مستوى التشغيل الكامل عند L^* أنّ المسافة بين (L_1, L^*) تمثل بطالة اختيارية حيث يوجد عدد من العمال القادرين على العمل و لا يرغبون فيه عند الأجر التوازني. و لنفرض أنّ الأجر الحقيقي قد ارتفع إلى $(w/p)_1$ فيصبح عرض العمل يقدر ب $(B, (w/p)_1)$ و الطلب يقدر ب $(A, (w/p)_1)$ هذا يعني وجود فائض في عرض العمل أي وجود بطالة إجبارية المقدرة بالمسافة (A, B) و بالتالي فإنّ أرباح رجال الأعمال تقل بانخفاض الإنتاج الذي يؤدي إلى ارتفاع في الأسعار فتتخفف الأجور الحقيقية و يعود إلى التوازن من جديد و تختفي البطالة بفعل مرونة الأجور و الأسعار.

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية

يرى أصحاب هذه النظرية أنّ سوق العمل هو سوق تسود فيه المنافسة الكاملة يظهر فيها عنصر العمل حاملا لعدد من الخصائص من أهمها:¹

تجانس وحدات العمل، حرية تنقل اليد العاملة، و دور المنافسة في شراء و بيع قوة العمل و أنّ حجم اليد العاملة مرتبط بالعرض و الطلب على اليد العاملة في السوق.

فإنّ هاتين الدالتين مرتبطتين بالأجر الحقيقي كما هو مبين:

$$L^d = f(w/p) \quad \text{- الطلب على العمل}$$

$$w/p: \text{الأجر الحقيقي} \quad w: \text{الأجر الإسمي} \quad p: \text{المستوى العام للأسعار}$$

$$L^d = dL^d / dw < 0 \quad \text{و عند الاشتقاق}$$

أي توجد علاقة عكسية بين الأجر الحقيقي و الطلب على العمل، كما تعني هذه الدالة أنّ المنتجين يتجهون إلى تعظيم أرباحهم فهم مستعدين لتوظيف العمال إلى غاية تعادل الإنتاج الحدي للعمل و التكلفة الحدية للأجور، وعند الوصول إلى مستوى التوازن فإنّ معدل الأجر الحقيقي سوف ينخفض و هذا ما يشجع المنتجين على زيادة توظيف العمال.

$$L^s = f(w/p) \quad \text{- عرض العمل}$$

¹ محمد الشريف بلان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجزائرية 2003، ص 93.

$$L^s = dL^s / w > 0 \quad \text{و عند الاشتقاق}$$

توجد علاقة إيجابية بين الأجر الحقيقي و عرض العمل لأن العمال يحاولون تعظيم مستوى دخلهم و هنا تقع المنافسة بين العمال بين العمال فتتخفف الأجور الحقيقية و يتحقق التوازن في سوق العمل بتعادل العرض مع الطلب على العمل و بالتالي الوصول إلى التشغيل الكامل، أما البطالة فبسببها ارتفاع في الأجور الحقيقية مقارنة بالإنتاجية الحدية للعمل، و إنّ العمال هم الذين يحددون أجورهم الحقيقية و بالتالي مستوى التشغيل و كل بطالة عند هذا الأجر فهي بطالة اختيارية. لهذا نجد أنّ الكلاسيك و النيوكلاسيك لم يهتموا كثيراً بتفسير البطالة لأنها في نظرهم حالة مؤقتة سرعان ما تختفي بترك سوق العمل و عدم تدخل الحكومات في الحياة الاقتصادية.

المطلب الثالث: تفسير البطالة في المدرسة الكينزية

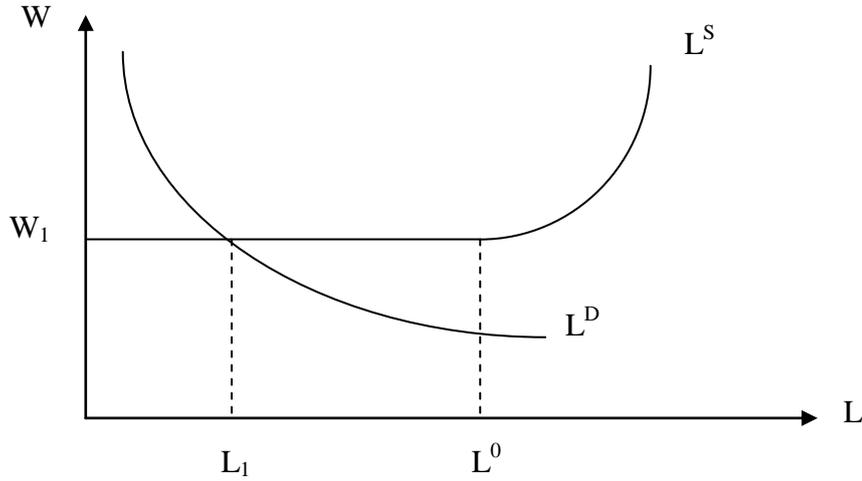
رفض جون مينارد كينز شقاً شقاً مهما من النظرية الكلاسيكية في التشغيل، و هو أنّ الأجور الحقيقية هي المتغير الوحيد الذي يتحدد به عرض العمل، كما رفض بوضوح فكرة أنّ مرونة الأجور يمكن أن تمنع حدوث البطالة الإجبارية، و أشار إلى أنّ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو أمر ضروري لتحقيق التوازن بين العرض و الطلب و ذلك لمنع حدوث الدورات الاقتصادية و ما يترافق معها من كساد اقتصادي. كما جاء كينز بمفهوم مغاير للنظرية الكلاسيكية، حيث ذكر أنّ الطلب على العمل لا يتأثر بتغير الأجور نحو الارتفاع أو الانخفاض، و أنّ حجم الاستخدام يعتمد على فعالية العرض الإجمالي، و الميل للاستهلاك، و مقدار الاستثمار، إذ أنّ الميل للاستهلاك و مقدار الاستثمار هما اللذان يحددان حجم الاستخدام و من ثم فإنّ حجم الاستخدام هو الذي يحدد الأجور الحقيقية، و ليس العكس، فالطلب على العمل لا يعتمد بصورة مباشرة على مستوى الأجور، إلاّ أنّ تغيرات الأجور تؤثر بصورة غير مباشرة على الاستخدام من خلال تأثيرها على الميل للاستهلاك و الميل للاستثمار بالرغم من نقد كينز للنظرية الكلاسيكية إلاّ أنّه أقر من ناحية أخرى صحة التحليل الكلاسيكي في مجال نظريات

الأسعار و التوزيع.¹

و الشكل التالي يوضح ذلك:

¹ مدني بن شهرة، مرجع سابق، ص 241-242.

الشكل (2-2): توازن سوق العمل



المصدر: ضياء مجيدالموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005،

ص 338.

من خلال الشكل نلاحظ تقاطع منحنى الطلب على العمل بمنحنى عرض العمل عند النقطة A كما نلاحظ وجود فائض في عرض العمل المقدر ب L_1L_0 أي وجود عمال قادرين على العمل و راغبين فيه و لا يجدونه أي بطالة إجبارية لأن الإنتاج المتوقع يتطلب L_0 من العمل لأن كينز يركز على الطلب الفعال و أنّ الأجر الإسمي غير قابل للانخفاض عن حده الأدنى w_1 . و لهذا يرى كينز أنّ توازن سوق العمل ليس بالضرورة أن يكون عند مستوى التوظيف الكامل بل يتحقق عند مستوى التوظيف الغير الكامل.

المبحث الثالث: تجارب بعض الدول في امتصاص البطالة

تختلف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من دولة لأخرى و ذلك باختلاف الظروف و السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف كل بلد و لذلك سنذكر أمثلة عن هذه المؤسسات و تجارب بعض الدول.

المطلب الأول: تجارب الدول المتقدمة

الفرع الأول: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

رغم أنّ الو.م.أ¹ من أكبر الاقتصاديات في العالم و ذلك لتوفرها على الشركات متعددة الجنسيات التي باستطاعتها نحو أو تمهيش قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الوجود، إلا أنّ هذا الوضع لم يمنع ظهور هذا القطاع فحسب رأي الباحث الأمريكي (OLIN) فإنّ سيطرة الو.م.أ على الاقتصاد العالمي مرهون بتشجيعها لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و يقول كذلك " يجب على الو.م.أ إعلان حرب إيديولوجية في ميدان المؤسسات الصغيرة، و من أجل ذلك يجب على الو.م.أ القيام بثورة داخلية و هذا بإحياء المؤسسات التقليدية كما يؤكد (OLIN) أنّ المحرك الأساسي لهذا النوع من المؤسسات هي العقلية المفاولتية التي تمتاز بها، و يضيف (OLIN) أنّ السبيل الوحيد لذلك هو تشجيع المؤسسات الصغيرة على الصعيد المحلي و إعداد خطة عمل و تشجيع البحث في هذا الميدان، و مما سبق يظهر مدى اهتمام الو.م.أ بهذا النوع من المؤسسات و يتجلى هذا الاهتمام من خلال:²

- مساعدة هذه المنشآت على التصدير و تقديم المساعدات على الإنتاج.
- إنشاء صندوق خاص بتعويض الخسائر الناجمة عن دفع الديون و يكون تمويله عن طريق الإشتراكات المقدمة من طرف البنوك.

و رغم هذا الاهتمام إلا أنّ هناك مجموعة من العراقيل تمثلت في:

¹ الو.م.أ: الولايات المتحدة الأمريكية.

² سعد عبد الرسول محمد، الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، أسوان، 1997، ص 65.

- العجز في الإدارة، و نقص في الاستعداد حيث تبدأ المنشآت الصغيرة في أغلب الأحيان و هي تعاني من نقص في المعدات والأدوات و معرفة طبيعة السوق و تفضيل المشاريع الكبيرة على الصغيرة من ناحية القروض و نسبة الفوائد.

الفرع الثاني: تجربة إنجلترا

رغم امتلاك إنجلترا قاعدة صناعية ضخمة في الصناعات الثقيلة إلا أنها اهتمت بالمؤسسات الصغيرة والصناعات الحرفية، فتم إنشاء لجنة خاصة للصناعات الصغيرة تابعة لوزارة الزراعة، إلى جانب 40 عضو يمثلون الوزارات و الهيئات المعنية بالصناعات الصغيرة، بحيث تم تخصيص ميزانية خاصة لتقديم القروض بدون فوائد أو فوائد بسيطة. كما تشترك الحكومة في المعارض الدولية و الأسواق العالمية بأجنحة خاصة تعرض فيها المؤسسات الصغيرة منتجاتها جنباً إلى جنب مع المؤسسات الكبيرة.

و أصبحت المؤسسات الصغيرة متكاملة مع المؤسسات الكبيرة من خلال تقديم الخبرات المتخصصة، فهي توفر العديد من النفقات بهذا التعاقد بدلا من إقامة معدات غالية الثمن و القدرة على مواجهة الطلب.¹

المطلب الثاني: تجارب الدول النامية

الفرع الأول: تجربة الهند

من أوائل التجارب الهامة تجربة الهند و التي ترجع إلى عام 1954. وفي إطار برنامج متكامل لمساعدة الصناعات الصغيرة تستطيع المنشأة أن تحصل على قروض ميسرة من بنك الصناعات الصغيرة أو من بنك التنمية الصناعية بسعر فائدة 5%، و من المفيد أن نعرض نبذة مختصرة عن هذا البرنامج المتكامل لمساعدة و حماية المنشآت الصناعية الصغيرة حيث يتضمن نوع من التمويل غير المباشر أو الدعم. فقد حددت الحكومة الهندية عددا كبيرا من السلع يقتصر إنتاجها على الصناعات الصغيرة فلا يجوز لأي قطاع آخر إنتاجها، و تعطي الحكومة أولوية في مشترياتها لمنتجات الصناعات الصغيرة و تعطيها علاوة سعرية 10% تزيد عن السعر الذي تباع به كتشجيع لها، مع ممارسة رقابة شديدة على جودة المنتجات في نفس الوقت.²

¹ حجاوي أحمد، إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و علاقتها بالتنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص 18.

² عبد الرحمن يسرى أحمد، تنمية الصناعات الصغيرة و مشكلة تمويلها، مرجع سابق، ص 56.

الفرع الثاني: التجربة المغربية

أنشأ المغرب منذ الفترة الاستعمارية الصندوق المركزي لضمان القروض "CCG" و هو مؤسسة عمومية ذات طابع مالي هدفه ضمان القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و لقد تم إجراء إصلاحات تشريعية و عملية على الصندوق في بداية 1996 و المتمثلة فيما يلي:¹

- توسيع مجال تدخل الصندوق.
- التكفل بالأسواق المرتبطة بالتصدير، أي تدعيم المؤسسات التي تعمل في تصدير المنتجات المحلية إلى الخارج.
- ضمان القروض الموجهة للاستثمارات.
- كما أصبح يقدم مساعدات مالية لتمويل المشاريع المنتجة بنسبة 30%، إلى جانب مساهمته في تدعيم رأس مال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. و يتطلع الصندوق حاليا لضمان القروض بالمغرب عن طريق وضع آليات جديدة تجعل البنوك المغربية أكثر مساهمة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق:
- وضع نظام لتسيير المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- إنشاء صندوق لإعادة الهيكلة المالية.
- تقديم المشورة المالية للمؤسسات حتى تتجنب مشكلة العسر المالي.
- توسيع مجال نشاطه مع الرفع من نسبة الضمان.

¹ Aloui Benhachem, L'expérience des Fonds de Garantie, Cas de la Caisse Centrale de Garantie du Maroc, Séminaire International sur la promotion du financement de la PME, ALGER le 27-28 Septembre 2005, Recueil, P 34-35.
CCG :La Caisse Central de Garantie.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق نستنتج أنّ ظاهرة البطالة تكتسح مختلف مجتمعات العالم، فهي ليست حكر على الدول النامية فقط بل و حتى الدول المتقدمة، إلا أنّ هناك اختلاف بينها في درجات حدة البطالة و ذلك يعود لوجود أسباب خاصة بكل دولة تؤدي إلى ظهورها و تفاقم الظاهرة، و كذلك للتباين الموجود في الأساليب و الطرق المعتمدة من طرف كل حكومة لمعالجتها و مع هذا تعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة آلية و حل معتمدة في أغلب البلدان حيث يرجى من ورائها تخفيض معدلات البطالة إلى أدنى مستوى.

الفصل الثالث

دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
في امتصاص البطالة في الجزائر

مقدمة الفصل:

أدت التحولات التي عرفتتها السياسة الاقتصادية في الجزائر مع بداية التسعينات إلى انفتاح الاقتصاد الجزائري و انسياقه في التيار الاقتصادي العالمي، لكن نجاح هذا التحول يمر حتما عبر تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. إنّ هذا الانفتاح الاقتصادي و أمام الصعوبات التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دفع بالدولة إلى إيجاد السبل للتأقلم مع هذا التحول، فوضعية المؤسسات الحالية لا يمكنها الوقوف أمام المنافسة الحادة للمؤسسات الأجنبية خاصة في ظل إبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و الانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة.

و في هذا الإطار تحاول الجزائر وضع تدابير و إجراءات لدعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، و هذا من أجل تكثيف النسيج المؤسساتي و توفير العمالة و المساهمة في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

مر قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بعدة مراحل منذ الاستقلال فبعد أن كان قطاعا ثانويا أصبح بعد الانفتاح الاقتصادي قطاعا محوريا في سياسة الدولة التنموية و حاليا يشكل المحور الرئيسي في هذه السياسة.

المطلب الأول: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

مرّ تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عبر ثلاث مراحل يمكن إيجازها فيما يلي:

الفرع الأول: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفترة (1963-1982)

كان قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتكون بعد الاستقلال من مؤسسات صغيرة، و تم إسنادها للجان التسيير بعد رحيل ملاكها الأجانب كما أنها و منذ 1967 أصبحت ضمن أملاك الشركات الوطنية.

تم إصدار القانون الأول للاستثمار في 1963 و هذا لمعالجة عدم استقرار المحيط الذي عقب الاستقلال و لم يكن له أثر ضعيف على تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

أما قانون الاستثمار الذي صدر سنة 1966 كان يهدف إلى تحديد وضعية الاستثمار الخاص الوطني في إطار التنمية الاقتصادية الحيوية، و أصبح الحصول على موافقة المشاريع الخاصة إجباريا من طرف اللجنة الوطنية للاستثمارات على أساس معايير محددة. و اعتبرت في الحقيقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دائما كمكمل للقطاع العام الذي كان له الدور المحرك للسياسة الاقتصادية و تنمية الدولة طبقا لإستراتيجية التنمية المعتمدة على الصناعات المصنعة في الاقتصاد المركزي آنذاك. و خلال كل هذه الفترة لم تكن هناك سياسة واضحة تجاه القطاع الخاص و الذي لم يعرف سوى بعض التطور على هامش المخططات الوطنية، بالإضافة إلى تلك التي فرضت مراقبة صارمة من أجل الحد من توسع المؤسسات الخاصة كذلك الجباية كانت تحد من التمويل الذاتي بالإضافة إلى

ذلك فإنّ تشريع العمل كان صارما و الأكثر من هذا فقد تم إغلاق التجارة الخارجية في وجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.¹

الفرع الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفترة (1982-1988)

شهدت هذه الفترة إصدار العديد من القوانين التي كان لها أثر كبير على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و من أهمها:

1. قانون الاستثمار الخاص: ساهمت الدولة من خلال إصدار القانون رقم 82-11 المؤرخ في 1982/08/21 و المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص في تمكين الصناعات الصغيرة و المتوسطة من الاستفادة من بعض الإجراءات و هي:²

- فرض الاعتماد الإلزامي للمشاريع الاستثمارية.
- تحديد مساهمة البنوك ب 30% من قيمة الاستثمارات المعتمدة.
- تحديد سقف مالي للمشاريع الاستثمارية لا يتجاوز 30 مليون دج لإنشاء شركات ذات مسؤولية محدودة أو بالأسهم.
- منع امتلاك عدة مشاريع من طرف شخص واحد.

2. قانون استقلالية المؤسسات: خلال هذه الفترة تم القيام بإصلاحات عميقة و جذرية تهدف إلى تصحيح وضعية الاقتصاد بإعطاء استقلالية للمؤسسات و تمهيد الأرضية للانتقال نحو اقتصاد السوق و لتجسيد ذلك تم إصدار القانون رقم 88-01 المؤرخ في 1988/01/12 المتضمن استقلالية المؤسسات العمومية و الذي انعكست آثاره بشكل كبير على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.³

¹ عبد الرحمن بانبات، ناصر دادي عدون، التدقيق الإداري و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، دار الحمدي العامة، ص 122-123.
² بوهزة محمد و بن يعقوب الطاهر، تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر: حالة المشروعات المحلية (سطيف)، الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 25-26 ماي 2003، ص 238.
³ إسماعيل بوخاوة، سمراء دومي، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في مرحلة اقتصاد السوق، مجلة العلوم الاجتماعية و الانسانية، العدد 6، جوان 2002، ص 90.

الفرع الثالث: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 1988 إلى وقتنا الحاضر

بعد تفاقم الأزمة الاقتصادية و المالية و الاجتماعية منذ سنة 1986، أصبح من الضروري البحث عن طريقة عمل جديدة تمثلت في الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق القائم على الانفتاح و تبني إصلاحات هيكلية عميقة في إطار التعاون مع المؤسسات النقدية و المالية الدولية، و قد أدى مسار الإصلاحات إلى ظهور العديد من القوانين التي شجعت على تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ففي سنة 1990 صدر القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14/04/1990 المتعلق بالنقد و القرض و الذي أعطى أهمية كبيرة للاستثمار الخاص في هذا القطاع، و حدد علاقة جديدة لرأس المال مع الخارج بما في ذلك حرية إنشاء المؤسسات الاقتصادية و فروع البنوك و المؤسسات المالية الأجنبية¹، كما دعمت الإصلاحات المتعلقة بالاستثمار الوطني بالمصادقة على قانون الاستثمار الصادر في 05/10/1993 المتعلق بترقية الاستثمار، و الذي منح امتيازات جديدة لتنمية القطاع الخاص عن طريق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من نصه على مجموعة من المبادئ هي:²

■ الحق في الاستثمار بحرية.

■ عدم التمييز بين القطاع الخاص الوطني و الأجنبي في الحقوق و الواجبات.

■ تقليص درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلى أدنى حد، مع ضرورة التخفيف من الضرائب و الرسوم لتشجيع الاستثمار.

■ إنشاء وكالة خاصة بترقية الاستثمار و دعمه و متابعته.

كما أدى تفاقم ظاهرة المديونية إلى دفع الجزائر للتوجه إلى الهيئات النقدية و المالية الدولية طالبة إعادة جدولة ديونها مع قبول إحداث تغييرات هيكلية عميقة في طريقة عمل اقتصادها و بذلك التزمت الحكومة الجزائرية بتطبيق تلك التغييرات من خلال توقيع سلسلة من الاتفاقيات تضمنت مجموعة من البرامج و هي:

● برنامج الاستقرار الاقتصادي و برنامج التصحيح الهيكلي الذين تم الاتفاق بشأنهما مع صندوق النقد الدولي.

¹ محمد بلقاسم بلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية، منشورات حلب، الجزائر، 2001، ص 173.

² سعيد بريش، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر و دورها و مكانتها في الاقتصاد الوطني، مجلة آفاق، جامعة ناجي مختار، عنابة، العدد 5، مارس 2001، ص 29.

● برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1998 (لمدة سنتين) و الذي تم توقيعه مع البنك الدولي. شكلت إعادة هيكلة المؤسسات العمومية و خصوصتها إضافة إلى إصلاح المنظومة المصرفية و تحرير التجارة الخارجية و الأسعار أهم الجوانب الأساسية لهذه البرامج و إحدى الوسائل المشروطة لتحسين وضعية الاقتصاد الجزائري الذي دخل مرحلة جديدة تحددت ركائزها باحتلال القطاع الخاص المكانة الأولى باعتباره القطاع الأكثر أهمية في قيادة المسيرة التنموية، و للتقليل من الآثار السلبية لهذه السياسات و تعزيز جوانبها الإيجابية قامت الدولة باتخاذ العديد من الإجراءات التي تساعد على تطوير المؤسسات الاقتصادية و تحسين أدائها لتكون في مستوى المنافسة الدولية، و منها إصدار قانون جديد للاستثمار¹ في جوان 2001 و الذي كان هدفه إعادة بناء سلسلة الاستثمار و تحسين المحيط الإداري و القانوني، إضافة إلى القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي يهدف إلى:²

- تشجيع ظهور مؤسسات جديدة.
- رفع مستوى النسيج المؤسساتي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذات النشاط الإنتاجي.
- تشجيع الإبداع و الابتكار.
- تشجيع عملية التصدير للمنتجات و الخدمات.
- تسهيل توزيع المعلومات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

من خلال ما سبق نستنتج أن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر عرف وتيرة نمو متسارعة نتيجة الجهود الكبيرة التي قامت و تقوم بها الدولة من أجل ترقيتها و تطويرها و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

¹ بوهزة محمد و بن يعقوب الطاهر، مرجع سابق، ص 241.

² ضحاح نجية، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين الأمل و اليأس آفاق تجربة الجزائر، المنتدى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، يومي 17-18 أفريل 2006، ص 138-139.

الجدول(1-2): تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2010

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
طبيعة المؤسسات									
مؤسسات خاصة	179899	189552	207949	225499	245842	269806	293946	392013	408155
مؤسسات عامة	778	778	778	778	874	739	666	626	598

Source : établi a partir des données du MPME .

نلاحظ من خلال الجدول أنّ المؤسسات الخاصة تعد الأغلبية في تعداد قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كما نلاحظ في بداية عام 2009 تراجعاً في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية حيث أصبح عددها 598 و هذا راجع إلى خصوصتها.

المطلب الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و خصائصها

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

لقد تم الاعتماد في تعريف هذا النوع من المؤسسات في التشريع الجزائري على معياري عدد العمال و الجانب المالي حيث أشار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى:¹

- المادة الرابعة: يقصد بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تلك المؤسسات التي تقوم بإنتاج السلع أو الخدمات التي تشغل من 1 إلى 250 عامل و رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 2 مليار دينار أو الميزانية العامة السنوية تتراوح بين 100 و 500 مليون دينار.

¹ آيت عيسى، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر- آفاق و قيود، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، جامعة تيارت الجزائر، ص 274-275.

الفصل الثالث دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في امتصاص البطالة في الجزائر

- **المادة الخامسة:** أشارت إلى تصنيف المؤسسة المتوسطة بأنها تلك التي تشغل ما بين 50-250 عامل و رقم أعمالها يتراوح بين 200-2 مليار دينار أو الميزانية العامة السنوية تتراوح بين 100-500 مليون دينار.
- **المادة السادسة:** تصنف المؤسسات الصغيرة بأنها تلك التي تشغل بين 10-49 عامل و رقم أعمالها لا يتجاوز 200 مليون دينار أو الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز 100 مليون دينار.
- **المادة السابعة:** تصنف المؤسسات المتناهية الصغر أو الصغرى إلى تلك التي تشغل ما بين 1-9 عمال تحقق رقم أعمالها أقل من 20 مليون دينار أو الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز 10 مليون دينار.

الجدول (2-2): معايير التمييز بين المؤسسات في الجزائر

المعايير المؤسسة	عدد العمال (عامل)	رقم الأعمال السنوي (مليون دينار)	حجم الحصيلة السنوية (مليون دينار)
مؤسسة مصغرة	1 - 9	20	10
مؤسسة صغيرة	10-49	200	100
مؤسسة متوسطة	50-250	200 إلى 2 مليار	100-500

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما ورد في المواد 5-6-7 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

- يتسم قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر أساسا بما يلي:¹
- سهولة تأسيس هذا النوع من المؤسسات يفسح المجال أمام تحقيق التشغيل الذاتي و ترقية الاقتصاد العائلي، و التخفيف من البطالة مما يجعل هذه المؤسسات تفرض نفسها عدديا في أنحاء متعددة من العالم.
 - قلة التدرج الوظيفي بهذه المؤسسات اعتبارا لقلة العاملين بها مما يساعد على اتخاذ القرار.

¹ بن حيمة عمر ، مرجع سابق، ص 25-26-27.

- سهولة تكيف الإنتاج حسب الاحتياجات مع مراعاة الرغبات المتجددة للمستهلك، و تتميز بسرعة تطوير الإنتاج لسد احتياجات السوق اعتمادا على مهارات صاحب المشروع و العاملين معه.
- دقة الإنتاج و جودته بسبب اعتماد التخصص في إنتاج سلع معينة مما يعني ارتفاع مهارة العامل و زيادة إنتاجيته.
- تتميز هذه الصناعة بإمكانية إقامتها في المناطق النائية و الريفية و المدن الصغيرة عكس الصناعية الكبيرة.
- المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي مع المؤسسات الكبرى.
- سرعة الإعلام و سهولة انتشار المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات.

المطلب الثالث: أهمية و أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

الفرع الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

- تتمثل أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى الاقتصاد الجزائري في ما يلي:¹
- تشكل نواة للمؤسسات الكبيرة.
 - قدرتها على خلق فرص عمل متنوعة و بتكاليف رأسمالية منخفضة.
 - قدرتها على التكيف في المناطق النائية الأمر الذي يمكنها من الحد من ظاهري الفقر و البطالة في هذه المناطق و ما ينجم عنه من الهجرة إلى المدن و ذلك بتثبيت السكان في إقامتهم الأصلية.
 - تتميز بالمرونة في مواجهة التقلبات الاقتصادية.
 - تساعد على زيادة الدخل الوطني خلال فترة قصيرة نسبيا لأنّ إنشاء هذه المؤسسات يتم خلال فترة أقل مقارنة مع المؤسسات الكبيرة و بالتالي فهي تدخل في دورة الإنتاج بشكل أسرع.
 - تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا بين مختلف المناطق و تقليص أوجه التفاوت في توزيع الدخل و الثروة بين الريف و المدن.

¹ مصطفى بلمقدم، مصطفى طويطي، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كإستراتيجية حكومية لامتناس البطالة في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص 3-4.

الفرع الثاني: أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

بالرجوع إلى القانون رقم 1-18 المتضمن إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نجد بأن هذا الأخير و في مادته 11 قد عمد إلى تحديد الأهداف التي تسعى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى تحقيقها على سبيل الحصر نذكر منها:¹

- التحولات الاقتصادية العالمية، و التي أدت إلى برامج التعديل الهيكلي في الاقتصاد مما دفع إلى إنشاء المؤسسات لمعالجة مظاهر التخلي عن بعض الأنشطة و امتصاص المسرحين من مناصبهم.
- تعاضد دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية.
- الاهتمام المتزايد بهذه المؤسسات من طرف المؤسسات المالية و النقدية الدولية للتخفيف من عبء الفقر و البطالة.
- تشجيع المناولة من قبل المؤسسات الكبيرة و ذلك لتخفيف تكاليف إنتاجها.
- توليد الإنتاج و الدخل و فرص العمل.
- خلق و صقل المهارات الفنية الإدارية اللازمة لدفع عجلة التصنيع.
- ترقية روح المبادرة الفردية و الجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل.
- المساهمة كصناعات فرعية و مغذية للمشروعات الكبيرة.

المطلب الرابع: الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

على الرغم من أهمية دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد و الاهتمام التي توليه مختلف القطاعات لهذه المؤسسات في الجزائر، إلا أنها لا زالت تواجه العديد من المعوقات المتمثلة فيما يلي:²

¹ محمد الهادي مباركي، المؤسسة المصغرة و دورها في التنمية، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، يومي 8-9 أبريل 2002، ص 85-86.

² فئات فوزي، عمراني عبد النور، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كاختيار إستراتيجي للتنمية الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، الشلف، يومي 17-18 أبريل 2006، ص 791-792.

1. الصعوبات الإدارية: إن المحيط الإداري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ليس ملائما لنموها و بالتالي لتطورها، و يعود ذلك أساسا إلى بطئ و تعقيد الإجراءات الإدارية، فمثلا تستغرق مدة قيد المؤسسة الصغيرة و المتوسطة في السجل التجاري وقتا طويلا.

2. الصعوبات المرتبطة بالتمويل: يعتبر مشكل التمويل من أكبر المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و هذا بسبب قلة الإمكانيات المالية المتوفرة لدى هذه المؤسسات، فالعلاقة بين البنك و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يطبعها انعدام الثقة بين الطرفين، فالبنوك تعتبر تمويل هذه المؤسسات عملية فيها مخاطرة كبيرة كون أغلب هذه المؤسسات لا تتوفر على أصول عقارية يمكن أن تقدمها كضمان للقرض، و بهذا أنشأت الدولة صندوقا لضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلا أن حركية هذا الصندوق لا زالت غير فعالة.

3. الصعوبات المرتبطة بالعقار: من المشاكل التي أصبح يعاني منها المستثمر في الجزائر الحصول على قطعة أرض لإقامة مشروع، و لهذا غالبا ما يلجأ المستثمر إلى تحويل مسكنه إلى ورشة عمل أو مصنع صغير، كما عدم إمكانية حصول المستثمر على عقد ملكية العقار من الأسباب الرئيسية التي تحول دون حصوله على القروض اللازمة من البنوك.

4. الصعوبات المرتبطة بالجباية: فبالرغم من الإجراءات التي اتخذت من أجل تحقيق الأعباء الجبائية على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فما زال المستثمر في هذا القطاع يعاني من ارتفاع نسبة الضرائب على الأرباح و من الاشتراكات المفروضة على أرباب العمال.

5. الصعوبات الجمركية: يتصف تعامل مصالح الجمارك مع المستثمرين بالبطء و التعقيد مما يجعل الكثير من السلع المستوردة من الخارج حبيسة الموانئ لعدة أشهر، مما ينعكس سلبا على مردود هذه المؤسسات و خاصة بالنسبة لتلك التي تحتاج إلى مواد أولية مستوردة لا توجد في السوق.

6. الصعوبات المرتبطة بالتسيير: لا يزال أغلب مسيري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يفتقرون إلى أبسط قواعد التسيير خاصة للعمليات الإنتاجية و هذا ما يؤثر على القدرة التنافسية للمؤسسة، و من بين المشاكل التي يمكن أن تقع داخل المؤسسة ما يلي:

- مشاكل نقص المعلومات.
- مشاكل التسويق.
- غياب سياسة تكوين اليد العاملة.
- التطور التكنولوجي.
- عالمية الاتصال و عالمية التجارة الخارجية.
- الخصخصة و زيادة التكتلات الاقتصادية و الاتجاه نحو الاندماج و الاستحواذ.

المبحث الثاني: الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر

للتخفيف من حدة البطالة

اعتمدت الجزائر في تدعيم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مجموعة من الهياكل و الهيئات التي تسعى من خلالها إلى إصلاح الإختلالات و المشاكل التي تقلل من كفاءة و فعالية هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)

الفرع الأول: التعريف بالصندوق

هو جهاز تم إنشاؤه بموجب القانون رقم 94-188 المؤرخ في 6 جوان 1994 و المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، حيث يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي كما يوضع الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي، و بالنظر إلى ما تضمنته المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 94-189 بأنه يهدف إلى حماية العمال المسرحين لأسباب اقتصادية، كما يساهم الصندوق في نطاق مهامه بالاتصال مع المؤسسات المالية و الصندوق الوطني لترقية التشغيل في تطوير إحداث أعمال لفائدة البطالين الذي يتكفل بهم.¹

الفرع الثاني: مهام الصندوق

للصندوق الوطني للتأمين على البطالة صلاحيات منها:²

- ضبط باستمرار بطالة المنخرطين و تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداءات التأمين عن البطالة و رقابة تسريح العمال.
- يساعد و يدعم البطالين بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل و إدارتي البلدية و الولاية و إعادة إدماج المستفيدين منهم من أداءات التأمين على البطالة في الحياة النشطة.
- يؤسس صندوقا للاحتياط حتى يمكنه من مواجهة التزاماته إزاء المستفيدين في جميع الظروف، لا سيما من

¹ مصطفى بلمقدم، مصطفى طويطي، مرجع سابق، ص 14.

² قنيدرة سمية، مرجع سابق، ص 73-74.

خلال مايلي:

- التمويل الجزئي للدراسات المتعلقة بالأشكال غير النموذجية للعمل و الأجور و تشخيص مجالات التشغيل.
- التكفل بالدراسات التقنية و الاقتصادية لمشاريع استحداث مناصب عمل جديدة لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم.
- تقديم المساعدات للمؤسسات التي تواجه صعوبات في أعمالها من أجل المحافظة على مناصب العمل.

الفرع الثالث: التحفيزات و الإعانات الممنوحة للمشاريع

يمكن تلخيصها في الجدول التالي:¹

الجدول (2-3): التحفيزات و الإعانات الممنوحة للمشاريع المعتمدة من طرف صندوق التأمين على البطالة

مرحلة الإنجاز	مرحلة الاستغلال
<ul style="list-style-type: none"> - الإعفاء من TVA لإنشاء أو شراء التجهيزات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع. - تطبيق المعدل المنخفض 5% بالحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع. - الإعفاء من حقوق تحويل الملكية العقارية. - قرض بدون فائدة يمنح من الصندوق حسب مستوى التمويل. - تخفيض نسب فوائد القروض البنكية. 	<ul style="list-style-type: none"> - الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات الإضافية لمدة 3 سنوات. - الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على الأرباح حسب الحالة لمدة 3 سنوات. - الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لمدة 3 سن

المصدر: المراسيم التنفيذية و منشورات الصندوق الوطني للتأمين على البطالة في الموقع: www.cnac.dz

¹ الجزائر، المرسوم التنفيذي 104/11 الصادر في 6 مارس 2011، المنشور في الجريدة الرسمية رقم 14 لسنة 2011.

و منه فالصندوق الوطني للتأمين على البطالة قد تم تأسيسه كجهاز لدفع التعويضات للتأمين على البطالة و أيضا جهاز لإعادة إدماج العمال المسرحين من العمل.

المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

الفرع الأول: تعريف الوكالة

بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، أنشئت الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب و هي هيئة حكومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية تحت الإشراف المباشر للسيد رئيس الحكومة و يتولى متابعة الأنشطة العملية لهذه الوكالة السيد الوزير المكلف بالتشغيل، و هي تسعى إلى دعم الشباب و إعطاء فرصة إنشاء مؤسسات مصغرة لهؤلاء الشباب.¹

الفرع الثاني: أهداف الوكالة

إنّ من أهم أهداف الوكالة ما يلي:²

- تسخير كل المعلومات و البيانات التي يحتاجها المستثمر الشاب من أجل تسهيل نشاطاته.
- تسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب و منها الإعانات و التخفيضات في نسب الفوائد.
- خلق برامج تدريبية للشباب المستثمرين من أجل ترقية و تنمية مهاراتهم و أساليبهم الاستثمارية.
- المتابعة و الإشراف على الاستثمارات التي يديرها الشباب، و الحرص على احترام البنود التي يتضمنها دفتر الشروط المتعلق بالوكالة.
- إقامة العلاقات المالية المتواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي لتمويل المشاريع لإنجازها و استغلالها.

¹ مشري محمد الناصر، مرجع سابق، ص 98.

² ضحاك نجية، مرجع سابق، ص 5.

- التخفيف من حد البطالة.
- تعزيز القدرات الإنتاجية الوطنية و تنمية روح الإبداع و المبادرة لدى الشباب.

الفرع الثالث: أنواع التمويلات

تأخذ المؤسسات في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب صيغتين للتركيبية المالية هي:¹

1. التمويل الشئائي: في هذه الصيغة يتشكل الاستثمار أو التركيبية المالية للاستثمار من:

- المساهمة المالية للشباب المستثمر و التي تتغير قيمتها حسب مستوى الاستثمار.
 - القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة و يتغير حسب مستوى الاستثمار.
- التركيبية المالية للاستثمار حسب هذه الصيغة هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول(2-4): الهيكل المالي للتمويل الشئائي

المساهمة الشخصية للمستثمر	القروض دون فائدة من طرف الوكالة	
%75	%25	المستوى 1: قيمة الاستثمار أقل من 2.000.000 دج
%80	%20	المستوى 2: قيمة الاستثمار ما بين 2.000.001 دج و 10.000.000 دج

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ANSEJ)

¹ مجموعة النصوص التشريعية و التنظيمية لجهاز دعم و تشغيل الشباب، يناير 2004، ص 29-31.

الفصل الثالث دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في امتصاص البطالة في الجزائر

2. التمويل الثلاثي: في هذه الصيغة يتشكل الاستثمار أو التركيبة المالية للاستثمار من:

أ. المساهمة المالية للشباب المستثمر و التي تتغير قيمتها حسب مستوى الاستثمار.

ب. القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة و يتغير حسب مستوى الاستثمار.

ج. القرض البنكي الذي تخفض جزءا من فوائده الوكالة، و يتم ضمانه من طرف الوكالة المشتركة لضمان أخطار

القروض، و هذا ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول (2-5): الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

القرض البنكي		القروض دون فائدة من طرف الوكالة	المساهمة الشخصية للمستثمر		
مناطق أخرى	مناطق خاصة		مناطق أخرى	مناطق*	
%70	%70	%25	%5	%5	المستوى 1: قيمة الاستثمار أقل من 2.000.000 دج
%70	%72	%20	%10	%8	المستوى 2: قيمة الاستثمار ما بين 2.001.000 دج و 10.000.000 دج

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب (ANSEJ)

* قائمة الولايات و البلديات الداخلة في المناطق الخاصة محددة في مجموعة النصوص التشريعية و التنظيمية لجهاز ANSEJ، يناير 2004،

المطلب الثالث: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار (ANDI)

الفرع الأول: تعريف الوكالة

نظرا لبعض الصعوبات التي تعترض أصحاب المشاريع الاستثمارية و من أجل تجاوزها و محاولة استقطاب و توطين الاستثمارات الوطنية و الأجنبية فقد أنشأت الدولة الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات سنة 2011 بموجب المرسوم رقم 01/03 المتعلق بتنمية الاستثمار، و هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و تهدف لتقليص آجال منح التراخيص اللازمة إلى 30 يوم، بدلا من 60 يوم في الوكالة السابقة التي حلت محلها.¹

الفرع الثاني: مهام الوكالة

لقد أوكلت العديد من المهام لهذه الوكالة منها:²

- تزويد المستثمر بكل الوثائق الإدارية الضرورية لإنجاز المشروع.
- ترقية الاستثمارات و تطويرها و متابعتها.
- تسيير صندوق دعم الاستثمار لتطويره و النهوض به.
- استقبال المستثمرين المقيمين و غير المقيمين و إعلامهم و مساعدتهم.
- المشاركة في تطوير و ترقية مجالات و أشكال جديدة للاستثمار.
- تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات و تجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشباك الوحيد اللامركزي.

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار

طبقا لأحكام المواد 18-19-20-23 الأمر المتعلق بتطوير الاستثمار 2011 يصادق المجلس الوطني

للاستثمار للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على التنظيم التالي:³

¹ صالح صالح، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 3، الجزائر، 2004، ص 35.

² المادة 7، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 47، الصادر بتاريخ 22 أوت 2001، ص 7.

³ بن جيمة عمر، مرجع سابق، ص 37-38.

- المديرية العامة: و نجد هنا أنّ المديرين يقومون بإعداد ملفات كاملة ملخصة للحالات الخاصة بالاستثمارات.
- مديرية الترقية: و هدف هذه المديرية إعلامي حيث تقوم بالإعلام و الإتصال و تنظيم المؤتمرات و الندوات و إصدار كتب و مجالات تتعلق بنشاط الوكالة.
- الشباك الوحيد: و يقوم هذا الشباك بالتأكد من تحقيق و تبسيط إجراءات و تشكيلات تأسيس مؤسسة صغيرة و متوسطة و إنجاز مشاريعها و ذلك عن طريق الاتصال بالإدارات و الهيئات المعنية و هو متوفر على مستوى كل ولاية.

المطلب الرابع: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

الفرع الأول: تعريف الوكالة

بموجب المرسوم رقم 04-14 المؤرخ في 22 يناير 2004 أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي تعتبر كآلية جديدة لضمان القروض التي تقدمها المؤسسات المالية و البنوك للمستثمرين و تتميز هذه الوكالة بالاستقلالية المالية و الشخصية المعنوية و هي تقع تحت سلطة رئيس الحكومة و يتولى وزير التشغيل الإشراف العملي عليها، و يسير الوكالة مجلس توجيه و لجنة مراقبة و يديرها مدير عام.¹

الفرع الثاني: مهام الوكالة

من المهام التي تقوم بتا هذه الوكالة ما يلي:²

- إدارة و تسيير القروض التي تمنح للمواطنين ذوي الدخل الضعيف و منعدمي الدخل و التي تكون في حدود 50.000 دج و لا يزيد عن 4.000.000 دج.
- تسدد القروض الممنوحة بين سنة و 5 سنوات.
- إقامة العلاقات المالية مع البنوك و المؤسسات المالية من أجل توفير التمويل المناسب للمشاريع.

¹ مشري محمد الناصر، مرجع سابق، ص 100.

² المرجع السابق، ص 101.

الفصل الثالث دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في امتصاص البطالة في الجزائر

- إبرام الاتفاقيات مع الهيئات و المؤسسات من أجل الإعلام و المرافقة للمستفيدين من القروض المصغرة.
 - تتابع الأنشطة للمستفيدين في إطار التزامهم بدفتر الشروط.
 - تقديم القروض بدون فوائد و الاستشارات و الإعلانات للمستفيدين من ANGEM.
- و مما سبق نستنتج الجدول التالي الذي يوضح أهم الوسائل المجهزة من طرف الدولة للتخفيف من حدة البطالة.

الجدول (2-6): خصائص مختلف الأجهزة و البرامج للحد من البطالة

الأجهزة	الوصاية	المهمة	فئات الأفراد المعنية	النصوص
CNAC أنشئت سنة 1994	وزارة العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي	المساعدة على إعادة تسجيل العاطلين عن العمل للتأمين على البطالة	الأفراد العاطلين بين 35-50 سنة و المسجلين خلال 6 أشهر على الأقل لدى الوكالة الوكالة الوطنية للتشغيل	- مراكز البحث عن عمل. - الإعادة إلى الوضعية السابقة. - التمويل لخلق النشاطات.
ANSEJ أنشئت سنة 1996	وزارة العمل و التشغيل و التضامن الاجتماعي	المساعدة على خلق نشاطات في صالح الشباب العاطلين عن العمل	طالبي العمل ضمن فئة السن 19-35 سنة مع إمكانية التمديد حق سن 40	مؤسسات مصغرة لا تتجاوز تكاليف إنشائها 10 ملايين دينار
ANDI	وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار	تستقبل و تنصح و تصطحب المستثمرين	المستثمرين المحليين و الأجانب	- الإعفاء من TVA بالنسبة لاقتناء التجهيزات الضرورية الخاصة بالمشروع سواء في حالة الإنشاء أو التوسع. - تخفيض الرسوم

الفصل الثالث دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في امتصاص البطالة في الجزائر

الجمركية إلى 5% في حالة اقتناء التجهيزات المستوردة من الخارج.				
قرض مصغر تتغير قيمته	الشباب، المرأة التي تمارس العمل المنزلي الحرف الصغيرة	القرض	تسيير المصغر	وزارة العمل و التشغيل التضامن الاجتماعي ANGEM أنشئت سنة 2004

Source : CNES, Rapport sur la conjoncture économique et social du premier semestre 2004, P 117-118 .

المبحث الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية بالجزائر

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر جزءا هاما من النسيج الاقتصادي و ذلك بسبب الخصائص و الإمكانيات التي يتمتع بها هذا النوع من المؤسسات و بسبب الدور الكبير الذي تلعبه في بناء اقتصاد الدولة.

المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة و الناتج

الداخلي الخام

الفرع الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة

تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق قيمة مضافة و هذا لضمان استمرارية النشاط من خلال زيادة إنتاجها و خلق شبكة تبادلات مع عدة هيئات.

و الجدول التالي يبين مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات في الجزائر و تطور هذه المساهمة خلال الفترة 2003 إلى 2007.

الجدول (2-7): مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات في الجزائر

خلال الفترة 2003-2007

2007		2006		2005		2004		2003		البيان
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
87,36	2932,07	86,64	2605,681	85,9	2239,56	85,86	2038,34	85,1	1784,49	القطاع الخاص
12,64	423,86	13,36	401,681	14,1	367,54	14,14	335,89	14,9	312,47	القطاع العام
100	3355,93	100	3007,362	100	2607,1	100	2374,23	100	2096,96	المجموع

المصدر: نشرية المعلومات الاقتصادية، وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، معطيات السنوات 2003-2007،

المحملة من الموقع: www.Pme art- dz.org تاريخ التحميل 2010/03/13.

من خلال الجدول نلاحظ زيادة القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات سنة بعد أخرى حيث كانت في 2003

تقدر ب 2096,96 مليون دولار و أصبحت في سنة 2007 تقدر ب 3355,93 مليون دولار، كما نلاحظ أنّ النسبة الكبيرة من مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعود إلى القطاع الخاص و هي في تزايد مستمر من سنة لأخرى حيث وصلت سنة 2007 إلى 87,36% بينما تعود المساهمة الباقية إلى القطاع العام و بمقارنتها مع مساهمة القطاع الخاص نجدها في تناقص مستمر من سنة إلى أخرى حيث سجل القطاع العام أكبر نسبة في المساهمة في القيمة المضافة سنة 2003 و التي وصلت إلى 14,9% أما سنة 2007 فسجلت نسبة قدرها 12,64% و هي نسبة جد صغيرة مقارنة بمساهمة القطاع الخاص في نفس السنة، و هذا راجع إلى موجة التخصيص التي عرفها الاقتصاد الوطني الجزائري.

الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام

باعتبار أنّ قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو من القطاعات المهيمنة على النشاطات الاقتصادية الكبرى في الجزائر فإنه بطبيعة الحال يعتبر من القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الخام دون النظر إلى قطاع المحروقات في الجزائر لكونه هو الذي يعتبر القطاع الأول في الاقتصاد الوطني دون منافس، و يوضح الجدول الموالي مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات و تطور هذه المساهمة خلال المدة الممتدة من 2003 إلى 2007.

الفصل الثالث دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في امتصاص البطالة في الجزائر

الجدول (2-8): مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاعات المحروقات في الفترة 2007-2003

2007		2006		2005		2004		2003		البيان
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
80,80	3153,77	79,55	2740,06	78,41	2364,5	78,2	2146,75	77,4	1884,2	القطاع الخاص
20,20	749,86	20,45	704,05	21,59	651	21,8	598,65	22,6	550,6	القطاع العام
100	3903,63	100	3444,11	100	3015,5	100	2745,4	100	2434,8	المجموع

المصدر: نشرية المعلومات الاقتصادية، نفس المرجع.

من خلال الجدول نلاحظ تزايد مستمر في معدلات مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام حيث وصلت سنة 2007 إلى 3893,63 مليون دولار، و هذا مقارنة بالسنوات السابقة كما نلاحظ تفوق مساهمة القطاع الخاص على مساهمة القطاع العام الذي سجل انخفاض مستمر سنة بعد أخرى إلى أن وصلت إلى 20,20% سنة 2007 بينما كانت سنة 2003 تقدر بـ 22,6%، أما القطاع الخاص فقد سجل زيادة مستمرة وصلت إلى 80,80% سنة 2007 مقارنة بـ 77,4% سنة 2003. و من هنا يمكن أن نلمس أهمية هذا القطاع و ضرورة تدعيمه من أجل تفعيل دوره في عملية التنمية بشقيها الاقتصادي و الاجتماعي، خاصة و أن نسبة هذه المؤسسات سترتفع و مساهمتها ضمن الناتج سوف تزداد إذا ما أضفنا المؤسسات التي تنشط في السوق غير الرسمية نظرا للعراقيل التي تواجهها مثل العبء الضريبي و الإجراءات البيروقراطية و العراقيل الإدارية و غيرها.¹

¹ صالح صالح، أساليب تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ندوة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي الإشكالية و آفاق التنمية، المنظمة العربية للتنمية، مصر، 2004، ص 18.

الفصل الثالث دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في امتصاص البطالة في الجزائر

و بالتالي دعم هذه المؤسسات سوف يؤدي إلى تحويل جزء كبير منها من القطاع الموازي نحو النشاط الرسمي و المساهمة في إنشاء مؤسسات أخرى تدعم النمو الاقتصادي و تخفف من حدة البطالة و تؤدي إلى تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المبادلات الخارجية

الفرع الأول: المساهمة في ترقية الصادرات

يعد التصدير أحد الوسائل الهامة لضبط ميزان مدفوعات الدول و توفير النقد الأجنبي، و قد أثبتت التجارب الدولية في هذا المجال نجاعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و قدرتها الكبيرة على المساهمة بفعالية في تنمية و زيادة حجم الصادرات، و تسيطر المحروقات على الصادرات الجزائرية بنسبة تفوق في كل مراحل الاقتصاد الجزائري 95%، لذلك فقد قامت السلطات العمومية بتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات و ذلك من خلال إتباع سياسة تدعم فيها المؤسسات التي تقوم بتصدير منتوجاتها.¹

و للتعرف على تطور الصادرات الجزائرية النفطية و غير النفطية نستعرض الجدول التالي:

الجدول (2-9): تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2005-2009

2009		2008		2007		2006		2005		السنوات الصادرات
%	القيمة									
97,17	20130	97,58	76340	97,81	58216	97,83	53429	97,96	43488	الصادرات النفطية
2,82	585	2,41	1893	2,19	1312	2,16	1184	2,04	907	الصادرات غير النفطية
100	20715	100	78233	100	59528	100	54613	100	44395	إجمالي الصادرات

1 ضو ناصر، علي العبيسي، التجارب الدولية في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الملتقى الوطني حول واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-05/2013، ص 15.

الفصل الثالث دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في امتصاص البطالة في الجزائر

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية، نشرية المعلومات الاقتصادية متاحة على

الرابط <http://www.pmeart-dz.org/ar/statistique.php>

يتبين من الجدول أنّ الصادرات النفطية كانت و لا تزال تسيطر بما يفوق 97% من إجمالي الصادرات الوطنية، أما بالنسبة لمساهمة الصادرات خارج قطاع المحروقات فهي جد ضعيفة بمعدل يقل عن 3% من مجموع الصادرات الوطنية، و هذا ما يعني عدم قدرة المؤسسات الوطنية على إيصال منتوجاتها للأسواق الدولية.

الفرع الثاني: المساهمة في الإستيراد

على عكس وضعية الصادرات فإن مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في عمليات الإستيراد تبقى مرتفعة، و الجدول التالي يظهر تطور الواردات خلال الفترة (2005-2009)

الجدول (2-10): مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الواردات خلال الفترة 2005-2009

الوحدة: مليار دولار أمريكي

2009		2008		2007		2006		2005		السنوات القطاع
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
72,63	14312	72,99	28580	74,3	20390	77,2	16221	76,3	15298	القطاع الخاص
27,36	5392	27	10576	25,7	7049	22,8	4784	23,7	4764	القطاع العام
100	19704	100	39156	100	27439	100	21005	100	20062	المجموع

المصدر: نشرية المعلومات الاقتصادية، نفس المرجع.

من خلال الأرقام الموضحة في الجدول نلاحظ أنّ الواردات الجزائرية عرفت ارتفاعا خلال المدة من عام 2005 إلى 2008 و التي قدرت ب 39156 مليون دولار أمريكي، كما نلاحظ هيمنة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القطاع الخاص طوال الفترة المدروسة على عملية الإستيراد و التي قدرت سنة 2009 ب 72,63% مقارنة بمؤسسات القطاع العام التي قدرت ب 27,36%، و هذا راجع إلى أنّ توازن الميزان التجاري لا يزال مرتبطا

الفصل الثالث دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في امتصاص البطالة في الجزائر

بشكل كبير بتطور مستويات أسعار البترول في الأسواق الدولية، كما أنّ الاقتصاد الجزائري يعتمد بصورة كبيرة و مطلقة على الواردات التي تزداد كل سنة.

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا في هذا الفصل تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التخفيف من حدة البطالة، و وجدنا أنّ الجزائر أولت اهتمام كبير لهذه المؤسسات بغية الوصول إلى مستوى يضمن تحسين مستويات الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية بالرغم من الصعوبات التي تواجهها، و لقد أكدت الجزائر اهتمامها بهذا النوع من المؤسسات من خلال إنشاء مجموعة من الهيئات التي تعمل على الإشراف على سير عمل هذه المؤسسات. كما يمكن القول أنّ الإستراتيجية التي تبنتها الجزائر في سبيل دعم و ترقية هذه المؤسسات أعطت ثمارها و هذا ما ترجمه الإحصائيات التي أبدت التطور الإيجابي لمساهمة هذه المؤسسات في تحقيق النقاط الأساسية و هي معدلات المساهمة في الناتج الداخلي الخام و القيمة المضافة و كذلك في المبادلات الخارجية.



الخاتمة



الخاتمة

تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل، و من خلال الدراسة النظرية و التطبيقية حاولنا إبراز الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر، فتم التوصل إلى النتائج و الاقتراحات التالية:

➤ إنّ موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو موضوع الساعة بحيث تعتبر المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و ذلك لمرونتها و استيعابها لجميع الأنشطة و في كل المجالات و كذلك مساهمتها في تطوير و تحسين اقتصاديات معظم دول العالم سواء متقدمة أو نامية، لكن و بالرغم من أهمية هذه المؤسسات إلا أنّها ما زالت تعاني من عدة مشاكل و عراقيل حالت دون تحقيقها لأهدافها خاصة مشكل التمويل الذي يعتبر الشغل الشاغل لهذا النوع من المؤسسات نظرا لمحدودية مصادرها. و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

➤ إنّ البطالة ظاهرة و واقع معقد تحمل في طياتها عدة آثار سلبية تنعكس على الوضع الاقتصادي و الاجتماعي، و أنّ استمرارها و عدم الاهتمام بها يزيد من حدتها مما ينجر عنها تبعات خطيرة على المجتمع و بالتالي للتخفيف من هذه الظاهرة المستعصية يجب الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في طريقة تعاملها مع قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تعتبر آلية و حل معتمدة يرجى من ورائها تخفيض معدلات البطالة إلى أدنى مستوى.

➤ على غرار دول العالم أيقنت الجزائر بأهمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و في محاولة لترسيخ و تدعيم هذا القطاع في الاقتصاد الوطني من أجل القضاء على مرض المجتمع ألا وهو مرض البطالة، قام المشرع الجزائري باعتماد مجموعة من الإجراءات و الآليات التي تساهم في تهيئة الأرضية اللازمة لتطوير هذه المؤسسات و تحديث طرق تسييرها. و لكن بالرغم من كل الجهود المبذولة و الأهمية البالغة التي أولتها الدولة لهذه المؤسسات لا تزال هذه الأخيرة تشكل قطاعا هشاً، مم جعل الجزائر تواجه أزمة اقتصادية و اجتماعية

حادثة نشأت أساسا بفعل التغييرات الحاصلة على المستوى الدولي و التي ستزيد حدتها بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية و منطقة التبادل الحر الأوروبية لهذا يجب إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني من أجل النهوض به. و على ما يبدو فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي قارب النجاة لاقتصادنا في ظل هذه الظروف الدولية. ومن خلال هذه النتيجة ثبت صحة الفرضية الثانية.

قائمة المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب:

1. أحمد رحومني، "المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري"، الطبعة الأولى، المكتبة المصرية للنشر و التوزيع، 2011.
2. أسامة السيد عبد السميع، "مشكلة البطالة في المجتمعات العربية و الإسلامية"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
3. جهاد عبد الله عفانة، قاسم موسى أبو عيد، "إدارة المشاريع الصغيرة"، الطبعة العربية، دار اليازوري للنشر و التوزيع، الأردن، 2004.
4. خالد الزواوي، "البطالة في الوطن العربي المشكلة و الحل"، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2004.
5. رايح خوي، رقية حساني، "المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلة تمويلها"، الطبعة الأولى، إيتراك للطباعة و النشر، مصر، 2008.
6. راضي نور الدين، "التشغيل و البطالة في الجزائر"، دار الغرب للنشر و التوزيع.
7. سعد عبد الرسول محمد، "الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي"، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية أسوان، 1997.
8. صفوت عبد السلام عوض الله، "اقتصاديات الصناعات الصغيرة و المتوسطة و دورها في تحقيق التنمية"، دار النهضة العربية، مصر، 1953.
9. ضياء مجيد الموسوي، "النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
10. طارق فاروق الحصري، "الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي"، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، مصر، 2007.
11. عبد الرحمن أحمد يسرى، "الصناعات الصغيرة و مشكلة تمويلها"، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 1996.

12. عبد الرحمن أحمد يسرى، "النظرية الاقتصادية الكلية و الجزئية"، الطبعة الثانية، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 1996.
13. عبد الرحمن بابنات، ناصر دادي عدون، "التدقيق الإداري و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، دار المحمدي العامة.
14. عبد السلام عبد الغفور و آخرون، "إدارة المشروعات الصغيرة"، دار الصفاء، 2001.
15. عبد القادر محمد علاء الدين، "البطالة"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003.
16. علي عبد الوهاب نجما، "مشكلة البطالة و أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها دراسة تطبيقية"، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2005.
17. فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، "الريادة و إدارة الأعمال الصغيرة"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2006.
18. فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، "الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية المحلية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
19. ليث عبد الله القهوي، بلال محمود الوادي، "المشاريع الريادية الصغيرة و المتوسطة و دورها في عملية التنمية"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، 2012.
20. ماجدة العطية، "إدارة المشروعات الصغيرة"، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2009.
21. محمد الشريف إلمان، "محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية الجزء الأول"، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2003.
22. محمد بلقاسم بملول، "الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية"، منشورات حلب، الجزائر، 2001.
23. محمد هيكل، "مهارات إدارة المشروعات الصغيرة"، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
24. محمدي فوزي أبو السعود، "مقدمة في الاقتصاد الكلي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
25. مدحت القرشي، "اقتصاديات العمل"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن.
26. مدني بن شهرة، "الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2009.

27. نبيل جواد، "إدارة و تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة"، الطبعة الأولى، المؤسسات الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع "مجد"، 2006.
28. هايل عبد المولى طشطوش، "المشروعات الصغيرة و دورها في التنمية"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، 2012.
29. يونس سالم عبد الغني الطراونة، "التحليل الإحصائي للتباين الإقليمي في مستويات البطالة و معدلاتها في الأردن"، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع، 2009.

ثانيا: المذكرات:

1. بن جيمة عمر، "دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بمنطقة بشار"، مذكرة ماجيستر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.
2. حجاوي أحمد، "إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و علاقتها بالتنمية المستدامة"، مذكرة ماجيستر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.
3. سيد علي بلحمدي، "المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في ظل العولمة"، رسالة ماجيستر غير منشورة، جامعة البليدة، 2005.
4. عبد الكريم الطيف، "واقع و آفاق تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل تطبيق سياسات الإصلاحات الاقتصادية الحالية"، رسالة ماجيستر غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001.
5. قارة ابتسام، "دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر"، مذكرة ماجيستر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012.
6. قنيدرة سمية، "دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة"، مذكرة ماجيستر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010.
7. مشري محمد الناصر، "دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المحلية الشاملة"، مذكرة ماجيستر، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008.

ثالثا: المجالات:

1. الأخضر عزري، "فعالية سياسة التشغيل من خلال الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، مجلة العلوم الإنسانية"، العدد 26، يناير 2006 على الموقع www.ulum.nl.
2. إسماعيل بوخواوة، سمراء دومي، "المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في مرحلة اقتصاد السوق، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية"، جامعة الحاج لخضر، باتنة، العدد 6، جوان 2002.
3. آيت عيسى، "المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر- آفاق و قيود"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6، جامعة تيارت، الجزائر.
4. حداد مناور، "الخطيب حازم، دور المشروعات الصغيرة جدا و الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الأردن"، مجلة أريد للبحوث و الدراسات، المجلد 9، العدد 1، 2005.
5. سعيد بريش، "المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر و دورها و مكانتها في الاقتصاد الوطني"، مجلة آفاق، جامعة ناجي مختار، عنابة، العدد 5، مارس 2001.
6. صالح صالح، "أساليب تنمية المشروعات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 3، الجزائر، 2004.

رابعا: الملتقيات:

1. بوهزة محمد و بن يعقوب الطاهر، تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر: حالة المشروعات المحلية(سطيف)، الدورة الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس سطيف، 25-26 ماي 2003.
2. تومي ميلود، "مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، الشلف، يومي 17-18 أبريل 2006.
3. حاكمي بوخفص، "المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المصغرة"، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي، سعيدة، 14-15 ديسمبر 2004.
4. صالح صالح، "أساليب تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري"، ندوة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي الإشكالية و آفاق التنمية، المنظمة العربية للتنمية، مصر، 2004.

5. ضحاك نجية، "المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين الأمس و اليوم آفاق تجربة الجزائر"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، الشلف، يومي 17-18 أبريل 2006.
6. ضو ناصر، علي العبسي، "التجارب الدولية في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، الملتقى الوطني حول واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013.
7. فئات فوزي، عمراني عبد النور، "المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كاختيار إستراتيجي للتنمية الاقتصادية في الجزائر" الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، الشلف، يومي 17-18 أبريل 2006.
8. محمد الهادي مباركي، "المؤسسة المصغرة و دورها في التنمية"، الملتقى الوطني حول الأول حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، يومي 8-9 أبريل 2002.
9. محمد يعقوبي، "مكانة و واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في السوق العربية"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، الشلف، يومي 17-18 أبريل 2006.
10. مصطفى بلمقدم، مصطفى طويطي، "المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كإستراتيجية حكومية لامتناس البطالة في الجزائر"، الملتقى العلمي الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.
11. مفيد عبد اللاوي، ناجية صالح، " دور مؤسسات الصناعات التقليدية و الحرف في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية"، الملتقى الوطني حول إستراتيجيات التنظيم و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، الوادي يومي 18-19 أبريل 2012.
12. ياسر محمد جاد الله محمود، العولمة و الفقر في مصر، ملتقى دولي حول قضايا العولمة و تأثيرها على الدول النامية، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الإحصاء و التشريع، القاهرة، 2006.

خامسا: المراسيم التنفيذية الجرائد و الهيئات الرسمية:

1. الجزائر، المرسوم التنفيذي 104/11 الصادر في 6 مارس 2011، المنشور في الجريدة الرسمية رقم 14 لسنة 2011.
2. المادة 7، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 47، الصادر بتاريخ 22 أوت 2001.
3. مجموعة النصوص التشريعية و التنظيمية لجهاز دعم و تشغيل الشباب، يناير 2004.
4. المراسيم التنفيذية و منشورات الصندوق الوطني للتأمين على البطالة في الموقع www.cnac.dz.
5. منشورات الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب.
6. نشرية المعلومات الاقتصادية، وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المحملة من الموقع www.pmeart-dz.org.
7. وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية، نشرية المعلومات الاقتصادية متاحة على الرابط <http://www.pmeart-dz.org/ar/statistique.php>

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1. Aloui Benhachem, L'expérience des Fonds Garantie, Cas de la Caisse Centrale de Garantie du Maroc, Séminaire International sur la promotion du financement de la PME, Alger le 27-28 Septembre 2005.
2. CNAS, Rapport sur la conjoncture économique et sociale du premier semestre, 2004.

فهرس المحتويات

الدعاء

التشكرات

الإهداء

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

مقدمة عامة

الفصل الأول: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

01.....مقدمة الفصل

02.....المبحث الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

02.....المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

02.....الفرع الأول: معايير التمييز بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

05.....الفرع الثاني: تعاريف مختلفة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

07.....المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

08.....المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

08.....الفرع الأول: الأهمية الاقتصادية

09.....الفرع الثاني: الأهمية الاجتماعية

الفهرس دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في امتصاص البطالة في الجزائر

10.....	المبحث الثاني: مجالات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....
10.....	المطلب الأول: أشكال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....
10.....	الفرع الأول: تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة التوجه.....
10.....	الفرع الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة المنتجات.....
11.....	الفرع الثالث: تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب طبيعة نشاطها.....
12.....	المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....
12.....	الفرع الأول: التمويل من المصادر الداخلية.....
13.....	الفرع الثاني: التمويل من المصادر الخارجية.....
13.....	الفرع الثالث: التمويل من المصادر الخارجية غير الرسمية.....
14.....	المطلب الثالث: مشاكل و معوقات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....
16.....	المبحث الثالث: الدور الاقتصادي و الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....
16.....	المطلب الأول: الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....
17.....	المطلب الثاني: الدور الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....
	خلاصة
18.....	الفصل.....

الفهرس دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في امتصاص البطالة في الجزائر

الفصل الثاني: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في امتصاص البطالة.....19

مقدمة

20.....الفصل

21.....المبحث الأول: ماهية البطالة

21.....المطلب الأول: تعريف البطالة و قياسها

21.....الفرع الأول: تعريف البطالة

22.....الفرع الثاني: قياس البطالة

23.....المطلب الثاني: أنواع البطالة

23.....الفرع الأول: البطالة السافرة

24.....الفرع الثاني: البطالة المقنعة

25.....المطلب الثاني: أسباب و آثار البطالة

25.....الفرع الأول: أسباب البطالة

25.....الفرع الثاني: آثار البطالة

27.....المبحث الثاني: تفسير البطالة في الفكر الاقتصادي

27.....المطلب الأول: تفسير البطالة في الاقتصاد الكلاسيكي

الفهرس دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في امتصاص البطالة في الجزائر

28.....	المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية.
29.....	المطلب الثالث: تفسير البطالة في المدرسة الكينزية.
31.....	المبحث الثالث: تجارب بعض الدول في امتصاص البطالة.
31.....	المطلب الأول: تجارب الدول المتقدمة.
31.....	الفرع الأول: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية.
32.....	الفرع الثاني: تجربة إنجلترا.
32.....	المطلب الثاني: تجارب الدول النامية.
32.....	الفرع الأول: تجربة الهند.
33.....	الفرع الثاني: التجربة المغربية.
خلاصة	
34.....	الفصل
الفصل الثالث: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في امتصاص البطالة في الجزائر.	
35.....	مقدمة الفصل
37.....	المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.
37.....	المطلب الأول: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

الفهرس دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في امتصاص البطالة في الجزائر

- 37.....1982-1963 تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفترة
- 38.....1988-1982 تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفترة
- 39.....1988 إلى وقتنا الحاضر تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من
- 41.....المطلب الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و خصائصها
- 41.....الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر
- 42.....الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر
- 43.....المطلب الثالث: أهمية و أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر
- 43.....الفرع الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر
- 44.....الفرع الثاني: أهداف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر
- 47.....المبحث الثاني: المبادئ الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر للتخفيف من حدة البطالة
- 47.....المطلب الأول: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة
- 47.....الفرع الأول: التعريف بالصندوق
- 47.....الفرع الثاني: مهام الصندوق
- 48.....الفرع الثالث: الإعانات و التحفيزات الممنوحة للمشاريع
- 49.....المطلب الثاني: الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب

الفهرس دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في امتصاص البطالة في الجزائر

49.....	الفرع الأول: تعريف الوكالة
49.....	الفرع الثاني: أهداف الوكالة
50.....	الفرع الثالث: أنواع التمويل
52.....	المطلب الثالث: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار
52.....	الفرع الأول: تعريف الوكالة
52.....	الفرع الثاني: مهام الوكالة
52.....	الفرع الثالث: الميكل التنظيمي للوكالة الوطنية لترقية الاستثمار
53.....	المطلب الرابع: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
53.....	الفرع الأول: تعريف الوكالة
53.....	الفرع الثاني: مهام الوكالة
56.....	المبحث الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية بالجزائر
المطلب الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة و الناتج الداخلي الخام.....	
56.....	الفرع الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة
57.....	الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام
59.....	المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المبادلات الخارجية

الفهرس دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في امتصاص البطالة في الجزائر

59.....الفرع الأول: المساهمة في ترقية الصادرات

60.....الفرع الثاني: المساهمة في الإستيراد

خلاصة

62.....الفصل

.....الخاتمة

63

قائمة المراجع.

ملخص:

الهدف من هذا البحث هو دراسة تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على البطالة في الجزائر. قمنا بتقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول؛ الأول يحتوي على المفاهيم الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويشمل الفصل الثاني دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة و أخيرا، في الفصل الثالث تطرقنا إلى حالة الجزائر وفي الأخير أظهرت النتائج أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يجب أن تلعب دورا أكثر فعالية من أجل خلق المزيد من مناصب العمل.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البطالة، الجزائر

Résumé:

Le but de cette recherche est d'étudier l'impact des petites et moyennes entreprises (PME) sur le chômage en Algérie. Nous divisons cette recherche à trois chapitre; le premier contient les concepts fondamentaux sur les (PME), et le deuxième chapitre inclus le rôle des (PME) dans la réduction de chômage. Enfin, dans le troisième chapitre, nous avons examiné le cas de l'Algérie

Les résultats ont montré que les (PME) en Algérie devraient être plus efficace pour créer des poste de travail.

Mots clés: petites et moyennes entreprises (PME), le chômage, l'Algérie

Abstract:

The purpose of this research is to study the impact of Small and medium enterprises on unemployment in Algeria. We have to divide this research on three chapter; the first contains the fundamental concepts of Small and medium enterprises, and the second chapter included the role of small and medium enterprises in reducing unemployment. Finally, in the third chapter we examined the case of Algeria

The results showed the Small and medium enterprises in Algeria should be more effective to create more jobs.

Key words: small and medium enterprises, unemployment, Algeria